

كي لا يكون الرقم وجهة نظر

العدد 179 # السنة الرابعة عشرة # الجمعة 6 تموز 2007

Issue No. 179 Friday 6 July 2007

النقد يحذر من مخاطر 2007 م وحدها يمكن صرفها..

الحكومة تعتمد القاعدة الإثني الحكومة الثانية.. تكريس أي فرص للبنان لدخول عولمة عشرية للسنة الثالثة.. وصندوق لوضعية الدويلات والرواتب الخدمات

الدولي: النقد السوري نجاحا ملحوظا عام 2006 7

بصمات للقاعدة في تفجير اليونيفيل.. ولكن بتسهيلات من جهتين لبنانيتين

مصادر أوروبية؛ الاشهر الاربعة المقبلة هي الاخطر وتخوف من ضربة اسرائيلية في أيلول اسبانيا الصلة الوحيدة بين واشنطن ودمشق الان وفي الازمات ... واستهدافها يصيب هذا الدور

باریس مدرید بروکس: حسن

كيف ينظر الاوروبيون المشاركون في قوات الامم المتحدة الى الوضع في لبنان ومستقبل الصراع الدائر فيه؟ السؤال يأتي خاصة بعد التفجير الذي استهدف القوات الاسبانية العاملة من ضمن القرار 1701ووسط تازم الوضع الداخلي اللبناني والتهديدات بانتقال الانقسام الحاصل الى المؤسسات الدستورية.

يقول مصدر واسع الاطلاع في العاصمة الفرنسية ومعني بشكل مباش بتواجد القوات الفرنسية في الجنوب ان المرحلة الحالية والمرشحة للامتداد حتى الاربعة اشهر المقبلة هي الاخطر في تاريخ ما شهده لبنان منذ اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وذلك ان الوقت قد ضاق بالنسبة للاعبين الكبار فيما كل طرف فيهم يحتاج الى تحقيق انجازات نوعية تسمح له بتثمير مكاسب محددة سواء اراد اجراء

جردة حساب لوحده ام اراد حمل اوراقه الخاصة الى طاولة التفاوض، مما يعني عمليا تسريع وتيرة التوتر وتوسيع دائرة الاستهداف حتى بلوغ درجة

ويتخوف المصدر المعني من ضربة اسرائيلية تعيد خلط الاوراق من جديد ويكون موعدها النموذجي هذه المرة اواسط شهر ايلول المقبل وهي ضربة في حال نجاحها تحرك كل الملفات الضرورية اميركيا من ايران الى سوريا الى العراق مرورا بلبنان – ارض المعركة – لا سيما ان مختلف المؤشرات قد رجحت الى حدود بعيدة انتفاء احتمال ضرب ايران سواء من اسرائيل او امير كا.

ويرى المصدر انه في حال حصول مثل هذا العمل بغض النظر عن نتائجه المباشرة فسيعرض جنود القوة الدولية اي الاوروبية للخطر الشديد والاستهداف كما انه سيلغي اي مصداقية لدور اوروبي في الشرق الاوسط اي عملياً سيزيح اوروبا من ملعبها الحيوي ويجعلها مراقب لاحول لها اوطول

وهو ما تحاول جاهدة اثبات عكسه وهو احد اهم اسباب قدومها الى لبنان بعد ان كادت تخلى ساحة العراق الى الجنود الامير كيين.

ويكشف المصدر ان المعلومات الاساسية التي تجمعت حول جريمة تفجير اليونيفل تدل على بصمات القاعدة وعلى جنسيات غير لبنانية وغير مشرقية رغم التسهيلات الممنوحة لها من جهتين تعملان على الارض اللبنانية ومعروفتي العنوان والارتباط او العلاقات.

ويرى المصدر ان التحدي الابرز امام اللبنانيين هو تقطيع الاربعة اشهر المقبلة لان بعد هذا التاريخ لا امكانية لنزاعات كبرى تفجيرية وعندها تطرح التسويات الممكنة على بساط البحث وتضبط

مؤخرا الى واشنطن فان اي طرف لا يريد الغاء هذه هذه القراءة مع دول الخليج العربي وايران وهو ما الصلة وان كنا سنشهد تفاوضاً بالنار في المرحلة ارسى ارضية مشتركة لعدة مبادرات الا ان شيئاً ما قد بدل الموقف العربي والسعودي تحديدا مما المقبلة.

أما بالنسبة للمقاومة ترى المصادر ان حجم التعاون الذي ظهر اثر الجريمة قد سمح بالتوصل الى مؤشرات تدل على القاعدة وان كانت هذه الاخيرة ليست حزبا لينينيا لجهة التنظيم والانضباط ويمكن دخول جماعات متعددة على هذا الخط.

في بروكسل اوروبيون واميركيون يعملون على خط التنسيق بين ضفتي المحيط قلقون من انفجار يطال المنطقة المشقية برمتها من العراق الى سوريا نفسها الى لبنان وفلسطين وعندها تظهر المنطقة كما كان حال التحضيرات منذ 3 سنوات، اما الخيار الاخر جولة اخيرة من التصعيد قبل الجلوس الى طاولة المفاوضات مع تطبيق لتوصيات لجنة بيكر - هاملتون اخذا بعين الاعتبار كل المتغيرات الحاصلة عندها، مما يعني لبنانيا حلول مؤقتة وانتقالية يكون للعسكر فيها دور متقدم.

معين من العلاقات مع سوريا في عز الكلام عن عزلها قواعد اللعبة من جديد وفي هذا السياق يصبح المسعى الفرنسي للقاء الصف الثاني من القوى او تغيير نظامها كما انها صلة الوصل الدائمة بينها اللبنانية لا لاهمية نتائجه المتوقعة بل لاستمرار وبين الولايات المتحدة الاميركية ومن استهدافات التفجير ربما استهداف هذه الصلة، علما انه رغم شعرة منع الانفجار الكامل المطلوبة. الزيارة غير الموفقة لاحد المسؤولين السوريين ويؤكد المصدر ان اوروبا كانت تتشارك في مثل

اربك الوضع من جديد.

اسبان ام قوة دولية؟

في العاصمة الاسبانية سؤال اساسي، من

كلام عام يسمع في البداية من الدوائر الدبلوماسية

واكثر وضوحا من المعنيين بملف القوة الدولية،

فالمصادر العليمة في مدريد تستخف بالاتهامات

المطلقة في بيروت ضد سوريا صراحة او ضد حزب

الله تلميما وتقول ان اسبانيا الاشتراكية تكاد تكون

الدولة الاوروبية الوحيدة التي لم تقطع مستوى

استُهدف الاسبان في لبنان؟ وهل استهدفوا لانهم

This announcement appears as a matter of record only FFA Private Bank (Investment Bank organized under Law no. 50/1983 - List of Banks no.129 - Communical Register Betrut no. 70250) US\$ 18,700,000 Capital Increase (Par + Premium) 85,000 shares of Common Stock, Series 2/2006 Advisor and Arranger: Member of FFA Private Bank Group Statutory Legal Advisors to the Issuer: ABOU JAOUDE & ASSOCIATES

June 2007



• الحَسْل مصرف لعمليات القطع في لينان من Global Finance - كانون الأول ٢٠٠٦ • اطشل مصرف للتمويل التجاري في لينان من Global Finance - كانون الثاني ٢٠٠٧

• افضل مصرف في ثبتان من Global Finance - نيسان ۲۰۰۷

•افضل عملية مسرفية للعام من The Banker - نيسان ٢٠٠٧

• أفضل استخدام التكنولوجيا على صعيد الشرق الأوسط من The Banker Middle East - اناد ۲۰۰۷

وأعلى تسنيف في لبنان للقوة المالية من Capital Intelligence

باستمرار مئذ العام ٢٠٠٠

العدد 179 الجمعة 6 تموز

FFA (Dubas) Limited is an authorized fluorized services previder incorporated in the Dubas International Financial Centre (DEPC), and supplied by the Dubas Financial Services Authority (DFSA), FFA (Dubas) Limited services are addressed and made ليتان • فيرض • مصر • يريطانها • فرنسا • الأربن • رومانها • سويسرا • سوريا • الإمارات العربية المتحدة evaluable to wholesale continuers that meet the regulatory criteria in he a client under the DESA rules and regulators

الامم المتحدة نمنح "المالية" جائزة الخدمة العامة لسنة 2007.. جائزة منتصبة على بنيان منهار: الحكومة تعتمد القاعدة الإثني عشرية للسنة الثالثة.. وصندوق النقد يحذر من مخاطر 2007..

تسلم وزير المال جهاد أزعور في مِقر الأمم المتحدة في فيينا، جائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة للعام 2007، ضمن فئة تحسين تقديم الخدمات، التي فازت بها وزارة المال عما حققته في مجال خدمة المكلفين من خلال تحديث الادارة المالية والضريبية.

واشار البيان الصادر عن وزارة المالية الى "أن أصلاحات الوزارة التي بدأت في العام 1996 انعكست خدمات أسرع وأقل تكلفة للمواطنين، وأثمرت زيادة واضحة في ايرادات الخزينة، بفعل ارتفاع في نسبة الالتزام الطوعي بسداد الضرائب، وانخفاض عدد حالات الاعتراضات والشكاوي. كذلك أتاحت الاصلاحات تحديث المعلومات عن المكلّفين، وتوفير معلومات ممكننة عنهم تسهيلا للمتابعة مستقبلاً، والتحضير للتصريح

وعلى اهمية هذه الجائزة لا سيما اذا ما كان لها انعكاسات ايجابية على تصنيف المؤسسات الدولية للبنان، الا انه لابد من الوقوف الجدى وبالارقام كما يعرضها الخبراء ووزارة المالية نفسها حول موضوع "انعكاس الاصلاحات"... واثمارها "زيادة واضحة في ايرادات الخزينة".. وكلام وزير المال جهاد ازعور عن ان " لفوز لبنان بهذه الجائزة دلالة رمزية كبيرة في الظروف الراهنة التي يشهدها، اذ هو يعبر عن التحدي الكبير الذي يخوضه للتطوير، على رغم الوضع الصعب الذي يمر به"، وقال "هذا الفوز الذي حققته الوزارة يحفزها على تنفيذ مشاريع اخرى ضمن الخطة الاصلاحية للاعوام 2007 . 2009". املا بجائزة

يبدو ان الوزير المتحمس لاصلاحات تصل الى العام 2009 والمتطلع الى جائزة اخرى في العام المقبل! قد فاته اننا وصلنا الى الشهر السابع من العام دون موازنة سنوية حتى الان كما ان موازنتي العامين الماضيين لم تقرا بعد!

وربما نسى ايضا الواقع المالي

الحائزة على جائزة الأمع المتحدة للخدمة العامة ٢٠٠٧ Winner (Yed Natio blic Servic ard 2007

الحقيقي للبنان بعيدا عن لعبة التسويق والاعلان و"الخداع" وعرضا لا بد من ان تنال الحكومة اللبنانية جائزة افضل اداء ترويجي حيث دخلت لعبة التسويق من الباب الاوسع فلا تفوت مناسبة الا وترصد ميزانية اعلانية هائلة.. من "لبنان باق" الى شكر المتبرعين بعد عدوان تموز ومرورا بحب الحياة وصولا الى عودة اللاجئين الفلسطينيين.. ما يطرح علامات استفهام حول المستفيدين ماليا من ادارة حملات الاعلان غير المبررة هذه والتي تزيد الدين دينا" اذا بعيدا عن الاعلان لا بد من الوقوف عند الارقام، والتي تقول انه في المقاييس العالمية يعتبر تخطي نسبة الدين العام الى الناتج المحلى عتبة %100 ادخالا للبلد في دائرة الخطر، خاصة اذا ترافق مع معدلات فوائد على هذا الدين اعلى من

معدلات النمو الاسمية للاقتصاد. في لبنان يبلغ الدين العام الى الناتج المحلى %220!!! .. في ظل معدل نمو بلغ $\frac{1}{2}$ باحسن الاحوال $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ 2006..و.. اما معدلات الفوائد فتتراوح

بين 5 و10 % حسب العملة والمدة .. وعن زيادة الواردات فان مثروع موازنة 2006 قدر الواردات العادية بنحو 6657 مليار ليرة، مقابل 6917 مليار ليرة كما هو مقرر في قانون موازنة العام 2005، اي بانخفاض قدره 260 مليار ليرة. والسؤال اين هي زيادة الواردات؟ اللافت ان مشروع موازنة 2007 يركز في زيادة الايرادات على زيادة الضرائب فيتحدث عن: اً. زيادة الضريبة على القيمة المضافة من 10 الى 12في المئة، اعتباراً من 1 كانون الثاني 2008 ب. زيادة الضريبة على الفوائد من 5 الى 7 في المئة، اعتبارا من 1 كانون الثاني

اما تنشيط الاقتصاد وتفعيله فلا يبدو له تواريخ محددة للانطلاق بورشته.

ودون ان نغفل هنا توضيحات وزارة المالية التي تحمل" الأثار المدمرة للعدوان الاسرائيلي على لبنان في تموز 2006 " مسؤولية تراجع الواردات وزيادة النفقات .. وحتى تأخر اقرار

مشروع الموازنة. اذ اشار الوزير الى ان هذه الاثار "القت بظلالها على مبروع الموازنة العامة لسنة 2007 الذي أقره مجلس الوزراء، اذ أن أثار هذه الحرب كانت، من جهة، أحد سببين رئيسيين في تأخير تقديم هذا المشروع، في حين

أن السبب الآخر هو ربطه بالبرنامج الاصلاحي الذي قدمته الحكومة الى مؤتمر باريس،،" ومن جهة ِ ثانية، كانت انعكاسات الحرب العامل الأبرز في زيادة 645 مليار ليرة على النفقات المقدّرة، مقارنة بموازنة2006 .."

ورغم الصورة الايجابية التي تحاول وزارة المالية تقديمها عن تطور الاداء والخدمات يبقى ان هناك اختلالات بنيوية لم تلحظ وزارة المالية اهمية وحتمية معالجتها، في وقت يبدو ان الوقت لم يعد متاحا ، وفي هذا المجال يقول وزير المال جهاد ازعور نفسه ان الوقت هو "السلعة الاغلى في الاقتصاد" وهنا لا بد ان نسأل لماذا لا يلحظ المسؤولون انفسهم اهمية هذه السلِعة، وسرعة المعالجة .. واذا كان الرد سياًتي من ان الوزارة اعدت برنامجا

ضعفها اولاً الى ضعف نمو الاقتصاد وثانياً الى مستوى وبنية المداخيل في لبنان المشوّهة في توزيعها، من جهة، والمتدنّية في مستواها العام، من جهة ثانية، فلا ننسى ان دخل الفرد في لبنان ما زال 5600 دولار اميركي في نهاية العام 2006 رغم النمو المتراجع للسكان ولحجم الاسرة كما بيّنته الدراسة الأخيرة. ويُفسّ ضعف ايرادات الدولة ببنية النظام الضريبي الذي يتطلب اصلاحه بالإضافة، الى ضريبة القيمة المضافة التِّي تطال الاستهلاك، ضريبة موّحدة للدخل تأخذ بالاعتبار في معدلاتها مختلف مصادر الدخل الفردي والأسري، وكذلك

للاصلاح المالي نال رضا المؤسسات

الدولية، ولكن السؤال اين بات المشروع

على الارض، اما الكلام عن ان مشاريع

الموازنات اعدت ولو بعد تأخير وهي

باتت مسؤولية مجلس النواب فان المجلس

انها قصة ابريق الزيت في السياسة

الا ان الحكومة ووزارة المال ليسا جزيرة

نائية ولا بد ان يكونا الاكثر دراية

بالاوضاع السياسية والازمات ولا بد

من الدخول في معالجات تنطلق من

الواقع ومن الارض وليست نظريات

"لامعة" تسقط بالمظلة واذا تعذر

تطبيقها لاسباب موضوعية يصبح من

السهل رمي المسؤوليات على الاخرين

وتحميلهم التبعات التي لن تكون بعد

اليوم بسيطة.. وقد ادركت المؤسسات

الدولية نفسها اهمية التوافق الداخلي

وتحدثت عن اهمية الدعم السياسي

والشعبي واعتبرت الاجماع العريض

هو المدخل بينما المسؤولين يرمون

المشاريع من وجهة نظرهم وحدها، رغم

انهم يعلمون ان الطرق امامها مقفلة،

ما يشبه اسلوب "اللهم الى بلغت"

المعتمد في السياسة ثم ينامون على

حرير ويحلمون بالجوائز المقبلة التي

على اهميتها لا يستطيع المراقب الا ان

ينظر بالم الى جائزة منتصبة على بنيان

في ما يلي مؤشرات مالية واقتصادية

بعثة صندوق النقد الدولي التي زارت

لبنان في ايار الماضي، قالت ان سنة

2007 تشكل سنة انتقالية صعبة ستمر

لكن الاخطار المالية والضريبية لا تزال

الامين العام لجمعية المصارف

الدكتور مكرم صادر يتحدث عن ضعف

إيرادات الخزينة العامة من الضرائب

والرسوم والمداخيل الأخرى، وقد شكّلت

في متوسط السنوات القليلة الماضية

أدنى من %23 من الناتج، فيما بلغت

حصّة الضرائب منها %15 ويُعزى

معبرة للتذكير:

يرد بانه لم يتسلم شيئا..

تشجيع الاستثمار وتوجيهه من خلال سياسة الاعفاءات والحوافز الضريبية. ويفس ألدكتور صادر تواضع معدلات النمو الاقتصادي في لبنان خلال السنوات الأثنتي عثرة الماضية بالأثار السلبية للنموذج الاقتصادي الذي كان سائداً (..) وهذه التشوّهات في هيكل الاسعار وفي تخصيص الموارد تحتاج الى ورشة تصحیح اقتصادی هیکلی –Struc tural Adjustment، وتستدعي كذلك معالجات تطاول بنية الوساطة المالية ومحيط عمل المؤسسات ومناخ الاستثمار، خصوصاً في ما يعود الى إلدولة والمؤسسات العامة. ويستدعي أخيرا إصلاحات على مستوى قطاع المؤسسات الخاصة ذاتها. وتحتاج قبل كل شيء الي سلطة الدولة والى توحّد اللبنانيين لأقتسام التضحيات الجسام

ضريبة موّحدة ومتماسكة على العقارات

المبنية وغير المبنية. فتستعيد الدولة

باستكمال النظام الضريبي طاقتها على

تمويل نفقاتها ودرجة مرونة اكبر في

بعد إهدار معظم الإمكانات. اذا فضلا عن الادارة هناك الكثير من العمل الجدي والملموس الذي ينتظر اللبنانيون رؤيته لا الاستمرار في سياسات زيادة الضرائب دون سقوف..













كيف كانت الصورة اقتصاديا وماليا في تجربة حكومتي عون ـ الحص؟

الحكومة الثانية.. تكريس لوضعية الدويلات والرواتب وحدها يمكن صرفها.. خيارات تتداول سراعن تكليف المدراء العامين او تقاسم الوزارات.. وكلها تفاقم الازمة

كتبت سيليا مروة

الصراع على حيازة القرار السياسي في لبنان يبدو الى تأزم، ورغم صيغة "اللاغالب واللامغلوب" التي يقال ان النظام السياسي في لبنان لا يقوم الا عليها، الا ان هذه المعادلة تفقد قدرتها على الحياة شيئا فشيئا، اذ ربما هناك من يعتقد انه اقوى ويستطيع ان يحقق الغلبة، وربما. وهذا الاخطر . ان كل واحد يعتبر نفسه الاقوى وفي صيغة "الكل غالب" تدخل البلاد في نفق المجهول.

عناوين المرحلة المقبلة: تشكيل حكومة ثانية، وانتخاب رئيس للجمهورية باصوات النصف زائد واحد.. خياران يؤديان الى وضع غير طبيعي من دون الغوص في الاصول الدستورية او عدمها. ماذا عن الحكومة الثانية؟

'حزب الله'' يقول ان فكرة تشكيل حكومة ثانية "جدية وموجودة وقائمة وإن كان لا ينص عليها الدستور ".. والعماد ميشال عون يرى انهًا تؤدي الى التفرقة وليس الى الوحدة... مصدر نيابي متابع اكد ان الرئيس نبيه بري يعارض كليا فكرة الحكومة الثانية ويعتبر انها ستؤدي الى مأزق جدي، ويطلب تأجيل

هذا الاستحقاق الى عشية انتخاب رئيس جديد للبلاد. ويسعى عدد من النواب المعارضين الى الترويج لفكرة الحكومتين، منذ الان وباقرب فرصة لتكون ورقة ضغط في التفاوض مخففين من مفاعيلها السلبية، ويرون ان البلاد يمكن ان تدار لفترة زمنية ولو بصعوبة من قبل حكومتين، وهم يراهنون بالاساس في اطمئنانهم هذا الى موقف حاكم مصرف لبنان رياض

سلامة، الذي ينقل عنه زواره انه سيتعامل مع الحكومتين لتأمين

مصدر معنى اشار الى ان رئيس الحكومة فؤاد السنيورة ابدى استياءه الشديد من موقف سلامة وان رهانه الاساسي يقوم على عدم اعتراف مصرف لبنان بهذه الحكومة الثانية، لانه يسعى الى عزلها منذ الان سياسيا، وان هذا الهدف كان محورا اساسيا في جولته الاخيرة، التي سعى فيها للحصول على تطمينات بعِدم التواصل مع هذه الحكومة الا ان موقف سلامة جعله في مأزق

ويشير مصدر اقتصادي بارز الى ان لا نص قانونيا يمكن ان يحتكم اليه سلامة للتعاطي مع حكومتين (رغم ان تجربة ادمون نعيم في هذا المجال التي تتحدث عن حكومة امر واقع وحكومة شرعية استنادا الى نص فرنسي)، ولكن تحت عنوان مصلحة البلاد وتسيير الامور يمكن ان تتم هذه الازدواجية في التعاطى.

ويوصف المصدر الواقع الذي سينتج عن الحكومتين، واذ يصفه بالمعقد جدا، يقول ان كل موظف سيكون عليه الرجوع الى وزيرين وهذا يعني تعطيلا كاملا لكل الاجراءات والقرارات التي تحتاج الى توقيع الوزير. وباستثناء الرواتب التي يمكن ايجاد صيغة توافقية عليها بين الوزيرين، تصبح كل الامور الاخرى

ويلفت الى صيغة يجرى تداولها في الاوساط السياسية تقوم على تفويض المدير العام في كل وزارة ومنحه صلاحيات واسعة لتفادي وجود رأسين الا ان هذه الصيغة رغم عدم جديتها بالنسبة

للبعض لانها تعني وجود توافق لدى الوزيرين فهي تؤدي الى

الا ان الاوضاع المحتملة الاكثر خطورة هي ما يساق عن هيمنة جهات سیاسیة علی وزارات معینة حیث تتمتع بنفوذ، وسیطرة جهات اخرى على وزارات اخرى.. وهذا يعني تقسيم الكعكة وتحويل الدولة الى حصص ما ينقل الصراع السياسي الى صراعات

واذ يرى المصدر ان اموال باريس 3 باتت في مهب الريح، وبالتالي لا تحويلات مالية ستكون في ظل حكومتين، حتى ولو شاءت اي جهة دعم طرف دون اخر فان التحويلات ضمن الاطر القانونية سيعني وصول المال الى الدولة اللبنانية ككل وهناك صعوبة في صرفها الا اذا تحولت كلها الى مصرف لبنان وليس الى وزارة المال، او حولت الى هيئات مصنفة سياسيا مثل الهيئة العليا للاغاثة او مجلس الجنوب او.. وهنا نعود الى صيغة التقاسم

ويخلص الى ان كل ذلك يؤسس فعليا لوضعية شلل تام لدولة لا تقوم الا بالحد الادنى وهو سداد الرواتب، ورأى انه تكريس لوضعية الدويلات وهي الوضعية الوحيدة التي بامكانها التعايش

. اما اذا عدنا الى التجربة الماضية، فلا بد من ملاحظة ان العماد ميشال عون هو من بين من يعترضون على فكرة الحكومتين اليوم، وهو الذي عاش هذه التجربة وكان على رأسها في اواخر الثمانينيات، حين قام الرئيس أمين الجميل في سنة 1988

بتشكيل حكومة مؤقتة تضم ستة ضباط نصفهم مسيحيون والنصف الأخر مسلمون، وعين العماد عون قائد الجيش أنذاك رئيسا لهذه الحكومة مما أثار غضب الضباط المسلمين الذين شكلوا حكومة موازية تراسها سليم الحص.

وفي رفض من عاش التجربة الدخول فيها مرة اخرى دلالة كبيرة على صعوباتها وانعكاساتها.

هذا مع العلم ان لبنان أنذاك كان مقسوما مناطقيا وعسكريا، وكان لكل جهة وسائلها الخاصة للجباية والادارة وسيطرة كاملة على مناطق محددة جغرافيا، وفي ظل تصنيفات حكومة "شرعية" واخرى "قانونية"، او حكومة "شرعية" واخرى "واقعية".

وفضلا عن سلطتي الحكومتين كان البارز دور حاكم مصرف لبنان أنذاك حيث كان الحديث في الاوساط يدور عن صراع بين سلطتين: سلطة القرار العسكري- السياسي للعماد ميشال عون وسلطة القرار المالي الإقتصادي التي يمثلها ادمون نعيم اذ ملك نعيم زمام القرار الاقتصادي، منذ تثرين الاول 1988، ورد وعارض اكثر من مرة قرارا او رغبة للحكومتين.

ولكن كيف كانت الصورة الاقتصادية والمالية آنذاك؟ "الاعمار والاقتصاد تعرض صورا ومقتطفات من السجالات الاقتصادية المالية السياسية التي كانت سائدة أنذاك لتعيد إلى الاذهان ماذا تعني على الارض حكومتين وكيف تدار البلاد برأسين، دون ان تسعى الى تحميل المسؤولية الى من شكّل الحكومة الثانية بل ان كل الافرقاء شركاء وان بنسب متفاوتة في ايصال البلاد الى

في 8 كانون الاول 1988 احال حاكم مصرف لبنان الدكتور ادمون نعيم الى المجلس المركزي لمصرف لبنان تقريراً ضمنه طلبي تسليف يتعلقان بتجهيزات للجيش الاول عائد للحكومة العسكرية وقيمته 708 الاف و198 دولاراً والثاني موقع من قبل حكومة الرئيس الدكتور سليم الحص وقيمته 515

> وفي ضوء المعارضة التي ابداها بعض اعضاء المجلس المركزي لمصرف لبنان للموافقة على طلب الحكومة العسكرية يطلب التقرير تمويل الطلبين باعتبار ان كلا من الحكومتين "تمارس سلطتها ضمن نطاق سكاني وجغرافي محدد. ويترتب على مصرف لبنان ان يمول كلا من الحكومتين

ويقترح التقرير "ايداع المبالغ في حسابين مجمدين يحركان بموافقة الحاكم من اجل فتح الاعتمادات للغايات المطلوبة".

وانطلق حاكم مصرف لبنان في اعترافه بـ "قانونية" و"شرعية" الحكومتين من رأي

للقانوني الفرنسي جورج بوردو. نموذج عن تمويل الجيش في ظل وقال نعيم في الجلسة "هكذا يكون

للبنان اليوم حكومتان تمارس كل منهما السلطة ضمن نطاق سكاني وجغرافي محدد، من اختصاصها ان تتخذ القرارات الادارية ضمن النطاق الذي تمليه القوانين العادية. فيترتب على مصرف لبنان بالتالي ان يمول كلا من الحكومتين بالتساوي حاصرا تسليفاته بالموضوعات المشار اليها

اما اليوم فلا تقسيم جغرافي فكيف ستلبى الطلبات ووفق اي ازدواجية؟ واذا كانت حكومة واحدة عاجزة عن تأمين احتياجات المؤسسة العسكرية فكيف في ظل حكومتين؟

نموذج عن الجباية والانفاق

نص من جريدة النهار تاريخ (8 كانون الثاني 1990) رداً على الاجراءات التي اتخذها وزير المال الدكتور علي الخليل (في حكومة الحص) وحاكم مصرف لبنان الدكتور ادمون نعيم، اصدر اللواء ادغار معلوف (وزير المال في الحكومة العسكرية) البيان

"اتخذت في الاونة الاخيرة تدابير عدة على الصعيد المالي وصدرت تصريحات عدة وبيانات في هذا الخصوص عن الدكتور على الخليل وحاكم مصرف لبنان الدكتور ادمون نعيم. ولوضع الامور في نصابها اوضح

مقتطفات من واقع الحكومتين في 1988 - 1989 - 1990

اولا- التدابير المالية: لقد اتخذت الحكومة المزعومة سلسلة من التدابير اهمها:

- الغاء التفاويض بالتوقيع بصفة أمر بالصرف للموظفين القاطنين في المناطق الشرقية وحصر هذا التوقيع بموظف وحيد يقيم في المنطقة الغربية في حين ان موظفين عدة من المنطقتين كان لهم قبل ذلك حق التوقيع.

- تعديل النصوص الحاضرة والغاء صفة الأمر بالدفع (المحتسب المركزي) عن موظف مقيم في المنطقة الشرقية وحصره بموظف مقيم في المنطق الغربية، في حين ان المحتسب المركزي المقيم في المنطقة الشرقية كان مفوضاً قسماً كبيراً من صلاحياته الى موظفِين في المنطقة الغربية. وهكذا جرى تأدية عثرات المليارات

وجرى هدر اموال طائلة من دون مبرر وستكشف الايام كم كانت الجريمة كبيرة في حق الخزينة اللبنانية.

لقد تم صرف كل هذه الاموال وفقا لبدعة الحكومتين الشرعية والواقعية التي طالما ادعى مصرف لبنان ممارستها لتكون غطاء لتأمينه الاموال لحكومة غير شرعية.

ان السبب الاول لجباية بعض الاموال نقدا كان اذا مواجهة بعض النفقات التي تمنع مصرف لبنان عن دفعها من دون وجه حق، وهذه المبالغ هي اقل بكثير مما ذكر. ويهمني ان اؤكد هنا ان الانفاق من هذه المبالغ يتم وفقا للضوابط والاصول الصارمة لأن حرصنا على المال العام هو ادق بكثير مما يدعيه غيرنا.

اما السبب الثاني لوجود بعض الاموال النقدية لدينا فهو ايجاد بديل من حساب متفرع عن حساب الخزينة مفتوح لدى فرع مصرف لبنان في جونيه منذ عشرات السنين. (..) ومن ناحية أخرى، اريد ان اؤكد ان الاموال المجباة هي محفوظة في الدوائر الرسمية مثلما تحفظ في البنك المركزي، وبالضمانات ذاتها واكثر وهي من اصل

واردات اتمنى ان تكون نشيطة في كل المناطق لا ان تكون محصورة في المنطقة الحرة فقط ومعدومة في غيرها كما هي العادة. ثم ان الانفاق من هذه الاموال-كما سبق لى ان ذكرت- يخضع للقواعد

القانونية ولضوابط صارمة.

واحذر اخِبراً من التمادي في الانفاق العام واهمال شأن الواردات العامة سينهى لا محال دور مصرف لبنان، كما ان الغرف من صناديقه سيؤدي حتما في خلال اشهر الي تجاوز الدين العام كل احتياطات هذا المصرف وبذلك تنعدم الجدوى من كل تضييق وتدبير ويتساوى الجميع في العدم".

في الاجراءات الاقتصادية والاصلاحات نشرت جريدة السفير في 17 كانون الثاني 1990عن مصادر مطلعة وجود سلسلة تدابير واجراءات بدأ تنفيذها في "الثرقية" اعتباراً من بداية الشهر الحالي منها:

-تنظيم جباية الضرائب والرسوم العائدة للدولة وحصر وارداتها في فرع مصرف لبنان

- استكمال الاجراءات الادارية لفرض ضريبة تصاعدية على الارباح التي يجنيها

اصحاب المهن الحرة والمؤسسات. - وضع تنظیم ضرائبی جدید یأخذ التبدلات السياسية، والاقتصادية والحياتية بعين الاعتبار،

- "دولرة" الاقتصاد اللبناني عن طريق شراء ما امكن من العملات الاجنبية والدولار. - الموافقة القسرية، على تصحيح الاجور

وفقا للمرسوم الصادر عن الحكومة. بين السياسة والاقتصاد

في العودة بالذاكرة يظهر مدى الفوضى التي سادت تلك الفترة وربما كان من المحتمل تحمل تلك الفوضى انذاك اذا ما لاحظنا ان كل شيء كان منقسما، اما اليوم وفي ظل الوضع المالي الصعب والتداخل في كل شيء يبدو الامر اكثر خطورة وهنا يكفي ربما الوقوف عند كلام قائد الجيش اللبناني الذي رفض "قيام حكومتين"، مؤيدا قيام "حكومة وحدة وطنية" لئلا "يربك الجيش، وسأل "الى من يأتمر؟".

انه سؤال يختص موقف كل مؤسسات الدولة العامة.. فاذا احتارت لمن تأتمر مشكلة واذا إاتمرت لجهة دون اخرى مشكلة واذا إاتمرت للحكومتين مشكلة اكبر.

وزنة؛ لبنان خسر 3 مليارات دولار استثمارات مرتقبة في 2007.. وتبعات الحكومة الثانية خطيرة على الاستثمار والدين وستؤدي الى شلل الادارة العامة..

كيف يقرأ الخبراء الاقتصاديون

الخبير الاقتصادي الدكتور غازي وزنة يقول ان حجم التداعيات يتوقف على مدى بقاء البلاد في ظل حكومتين اي السؤال المطروح هل ستدخل البلاد في المجهول او ستكون خطوة لحل المشكلة السياسية، ولكن في كل الاحوال فان التبعات الاقتصادية والمالية ستكون كبيرة، وستزيد حدة وعمقا مع تأخر الوقت.

 تشویه صورة لبنان الخارجیة کبلد آمن ومستقر يجذب الاستثمارات والسياح ويشجع على اقامة الشركات والمؤسسات الكبرى ينعكس ايضا على مستوى مخاطر الدولة وعلى قدرتها التوجه الى الاسواق المالية العالمية بتسويق اصداراتها بالعملات الاجنبية.

- تراجع النمو والحركة الاقتصادية وتسجيل لبنان معدلات ضعيفة وسلبية نتيجة انخفاض الاستهلاك والاستثمار والصادرات.

انحسار الاستثمارات العربية وسيؤدى ذلك الى رفع الفوائد.

والداخلية لا سيما ان لبنان يخس في العام الحالي اكثر من 3 مليارات دولار استثمارات نتيجة توقف المستثمرين وانسحاب عدد كبير منهم.

- ابتعاد السياح الذين يفتشون عن مناطق امنة ومتسقرة وهنا يخشى ان ينصر موسم نهاية السنة.

- تأثير سلبي على تصنيف القطاع المصرفي بسبب تزايد المخاطر على الدولة اللبنانية نتيجة حجم الديون الممنوحة لهذه الدولة مع تخوف من خروج بعض الودائع.

 بمكن المحافظة في المدى المنظور المصرفي اللبناني وقدرته وتجاوبه المستمر للحفاظ على الاستقرار النقدي مع وجود

مصرف لبنان. - ارتفاع معدلات الفوائد في سوق خصوصا ان لبنان شهد في السنوات

بيروت على الودائع والتسلفيات ما ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي. على استقرار سعر صرف الليرة بسبب – ارتفاع العجز في المالية العامة نتيجة الدور التوفيقي الذي سيلعبه حاكم مصرف خسارة الايرادات بسبب تباطؤ الحركة لبنان في ظل الحكومتين اضافة الى الثقة الاقتصادية ونتيجة تزايد الانفاق خاصة التي يتمتع بها من خلال معالجته الازمة النقدية منذ اغتيال الرئيس الحريري لتغطيةِ حجوزات مؤسسة كهرباء لبنان. وحرب تموز وكذلك بسبب متانة القطاع

– تأجيل وصول المساعدات والقروض الممنوحة في مؤتمر باريس3 وتنامي المخاطر الاقتصادية. احتياطات ضخمة بالعملات الاجنبية لدى - تزايد عمليات الهجرة والبطالة

توقف الاصلاح المالي والاقتصادي

الثلاث الاخيرة هجرة اكثِر من 120 الف مواطن لبناني خصوصاً من الجامعيين – تفاقم العجز في المالية العامة وارتفاع

في الميديونية العامة - تجاذب المؤسسات العامة وضعف اداء الادارة وانقسامها، مما قد يؤدي الى شلل تام في الادارة العامة...وتضارب

الصلاحيات بين الوزراء... وفي ظل هذه الصورة القاتمة يدعو الدكتور وزنة الى التوافق السياسي وعدم الاضطرار للوصول الى تشكيل حكومتين.

احتمالات العمل في ظل حكومتين

وانعكاسات هذا الوضع؟

ويعدد وزنه الاثار المحتملة بما يلي:



نصيري: انشانا نواة في باريس..

والخطوة التالية في الخليج

قرار مجلس الوزراء إقتطاع %5 من الرواتب غير قانوني.. وتخوف من إعتماد الموظفين كمصدر تمويل في الازمات



قرر مجلس الوزراء في جلسته الاخيرة اقتطاع نسبة 5 بالمئة من الموظفين في القطاع العام لصالح شهداء الجيش اللبناني وعائلاتهم كما قرر مجلس النواب اقتطاع نسبة 7 بالمئة من رواتب الموظفين و15 بالمئة من رواتب النواب للغاية

الا ان هذه الخطوة لاقت ردود فعل لدى الموظفين ليس لانهم لا يريدون مساعدة الجيش اللبناني الذي يقدم تضحيات جمة وكثيرة في سبيل الدفاع عن لبنان ووحدته واستقراره وسيادته، لا سيما ان الشعب اللبناني بكل فئاته وطوائفه يؤيد الجيش اللبناني في كل ما يقوم به خصوصاً في معركته ضد "فتح الاسلام" ولكن لان القرار لم يكن عادلاً بالنسبة اليهم وفيه تخلي الحكومة عن مسؤوليتها. وفي هذا الاطار اعتبرت مصادر نيابية معارضة انه كان يمكن للحكومة تأمين التغطية المالية للجيش عبر مصادر تمويلية اخرى وليس عبر اقتطاع نسبة من الراتب للموظف، والذي يعتبر كبيراً قياساً للمصادر التمويلية التي من الممكن الاتيان بها عبر المساعدات المالية من

الذي يكنه الموظف اللبناني للجيش حامي الوطن. وهناك وسائل تمويلية عديدة يعرفها الشعب

واذ تحيى الاوساط النيابية قائد الجيش الذي وتسأل المصادر لماذا اعلن السنبورة انه

وفي هذا الاطار سألت الاعمار والاقتصاد بعض النواب رأيهم في الموضوع.

النائب قاسم هاشم اعتبر أن الجيش يستحق

الدول الصديقة فضلاً عن مصادر اخرى. رأت في "التمني" الذي طلبه من مجلس الوزراء بعدم اقتطاع نسبة من الراتب، ترى من جهة ثانية ان هذا القرار ليس قانونياً ويحق للموظف الاعتراض الا ان هذا الامر لن يحدث نتيجة التقدير والاحترام سيعيد بناء مخيم نهر البارد بسرعة عبر المساعدات العربية ربما التي ستصل الى لبنان، وبالتالي اليس من الممكن تقديم المعونة الا بهذه الوسيلة.

اللبناني ويدركها.

كل التضحيات، ولكن حكومة السنيورة تستطيع ان تأتي بمصادر التمويل من امور متفرقة تعرفها تماماً. معتبراً ان في الموضوع مزايدة لا اكثر ولا اقل، لكن الموضوع سيمر والموظف اللبناني لا

مانع لديه طالما ان الامر يتعلق بالجيش الذي نقدر ونحترم. اما نواب كتلة الوفاء للمقاومة فرفضوا التعليق على الموضوع واعتبروا ان الحكومة اساسا هي غير شرعية. ولكن الجيش يستحق التضحية، فيما رأى النائب نوار الساحلي ان كل

قرارات الحكومة غيرٍ شرعية وغير دستورية. الا ان اللافت هو أن نواب الاكثرية وافقوا بشدة على هذا القرار. ووجدوا فيه امراً قانونياً لأن هذا القرار كان قد حصل في الماضي عندما اقتطعت نسبة 4 بالمئة لصالح الاعمار في الجنوب.

لذلك فإن نواب المعارضة والموالاة ليس لديهم اي اعتراض على هذا القرار الذي اتخذت مثله حكومة الحريري في ما مضي، وهو يتكرر للمرة الثانية على امل الا يصبح عرفاً لدى "الدولة اللبنانية" في المستقبل عند تعرض لبنان لهزات سياسية واعمارية واقتصادية وامنية، ويأتي عدم الاعتراض لأن مجلس النواب قرر ايضاً اقتطاع نسبة من الراتب لصالح الجيش، والنواب موافقون على هذا القرار ايضاً.

سمير عبود

كلبنان مقارنة بحجمه.

وذلك من اجل تبادل الخبرات والمعرفة، وتشجيع تبادل الاعمال، وإعطاء اللبنانيين في الخارج الصورة الصحيحة عن الأقتصاد اللبناني. اذ ان هناك، كما يقول نصيري، امور غير معروفة بالنسبة الى هؤلاء المصرفيين حول العديد من القضايا الاقتصادية

اللبنانية التي تشهد نموا وتطورا، بالاضافة الى المعلومات المتعلقة بالبورصة ومصرف لبنان. واضاف نصيري، نحن نسعى الى تشجيع المصارف التي يعمل فيها هؤلاء اللبنانيين، ومن خلالهم ،للاستثمار في الاستثمارات القيمة وذات المردود

واعطى نصيري الامثلة قائلا: اذا اردنا خصخصة الخليوي فإن اللبنانيين لا يعرفون بالتحديد القيمة الحقيقية لهذا القطاع، وهنا نستطيع كجمعية ان نلعب دورا في اعطائهم الصورة الصحيحة حول اهمية هذه المشاريع وغيرها من الامور كالاصدارات التي تقوم بها المصارف و مصرف لبنان او اهمية الاستثمار في القطاع العقاري والقطاع السياحي، وشرح النظام الضرائبي اللبناني وما ينطوي عليه من حوافز كبيرة للاستثمار.

فدور هذه الجمعية اذا، كما هو واضح من كلام نصيري، تسويق لبنان لدى لبنانيي الاغتراب. لكن ما هي الوسائل لتحقيق ذلك؟.

يجيب نصيري بالقول: سنخلق في كل منطقة فيها تواجد لبناني مهم نواة تكون بمثابة فرع للجمعية تؤمن عملية التواصل مع مركز الجمعية في لبنان. فالنظام الداخلي للجمعية ينص على وجود نواب للرئيس، يكون كل منهم مسؤولا عن منطقة معينة. هذا كخطوة اولى بوش بتنفيذها، من ثم تنظيم ندوات ودورات في هذه المناطق لتضع بين ايدى اللبنانيين فيها المعلومات التي هي محل اهتماماتهم، ففي كل منطقة لدى ابنائها اهتمامات

Serenis

6 Year 100% Capital Guaranteed Note by Société Générale (rated AA by S&P's & Fitch)



Final date for subscription: July 13, 2007

SGBL: 03 - 47 77 77

Fidus: 01 - 990 600 ext: 203 / 206

30%

at year 1

6%

Minimum potential additional coupons*

Guaranteed coupon

100%

Of the full performance at maturity**

6% minimum guaranteed coupon paid yearly as soon as the basket performance reaches 1%

** 100% of the full performance since launch minus the sum of all coupons previously paid

الموجودات

شركة مركز نهر الكلب السياحي ش.م.ل

الميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ 31/12/2006

الاصول الثابتة بعد الاستهلاك استثمارات عقارية إجمالي الحسابات المالية مجموع الموجودات:

المطلوبات

الرساميل الخاصة مؤونات لمواجهة أعباء إجمالي الذمم الدائنة

مجموع حقوق المساهمين والمطلوبات:

مجلس الادارة:

جميل ب. اسكندر-رئيس · يَــَــُــ الْأبيض– نائب رئيسِ المون ا. الأبيض شركة محمد عبد المحسن الخرافي وأولاده للتجارة العامة والمقاولات العامة والمنشآت الصناعية ذ.م.م.

مفوض المراقبة الاساسي: "ارنست ويونغ" المستشار القانوني: المحامي الاستاذ انطوان ن. الاسمر



نجاح اللبنانيين وتجَليهم في عالم المال

والمصارف في لبنان والخارج، وانتشارهم في بلدان

العالم متبوئين المناصب العالية، دفع بعدد من

المصرفيين الكبار الى العمل على إنشاء جمعية تجمع

المصرفيين اللبنانيين في العالم لتشكل حلقة ربط

بين هؤلاء المصرفيين اينما وجدوا من جهة، واداة تواصل بين هؤلاء ووطنهم لبنان من جهة اخرى.

الفكرة التي انطلقت مع الرئيس السابق

لجمعية المصارف اللبنانية جوزيف طربيه، كان

باعثها الانتشار اللبناني الواسع في المؤسسات

المالية العالمية وشغلهم للمناصب المتقدمة،

سواء كانوا لبنانيين ام من اصل لبناني، كما يقول

رئيس الجمعية مكرم زكور. الذي يرى في قيام

هذه الجمعية خطوة ضرورية لمساعدة لبنان بأيدي

لبنانية. ولسوء الحظ هناك كثيرون من اصل لبناني

في بلدان الاغتراب من اصحاب الامكانيات المالية

الضخمة لايعرفون ما يحصل في لبنان على الصعيد

الاقتصادي والمالي مما يشكل حاجزا امام قيامهم

بدور اساس في تنمية الاقتصاد اللبناني. زكور لفت،

الى انه لايوجد بلد في العالم يخرج مصرفيين لامعين

امين عام الجمعية العميد سامي نصيري قال ان

اهمية الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في الاقتصاد

اللبناني وثبات نجاحه رغم كل الصعاب التي مر

ويمر بها لبنان، الى جانب ملاحظة شغل لبنانيين في

مختلف دول العالم لمراكز قيادية في معظم مصارف

العالم الكبيرة منها والمتوسطة والصغيرة، جعل

المؤسسين يفكرون في خلق جمعية تربط المصرفيين

اللبنانيين في عالم الاغتراب بزملائهم في لبنان.

تختلف عن اهتمامات ابناء المناطق الاخرى على صعيد الاعمال والاستثمار. والى ذلك بدأ العمل في الموقع الالكتروني للجمعية والذي يشكل مركزا للاتصال المعلوماتي يربط ما بين المصرفيين في لبنان والخارج، ويزودهم بالمعلومات المطلوبة في عالم المال والمصارف والاستثمار في لبنان.

نصيري قال ان العمل على خلق اول نواة قد بدأ في فرنسا والعمل الآن جار لانشاء نواة في الخليج.

اما عن مستوى الاعضاء الذي يشكلون كل نواة، فيجب ان يكون من مستوى اداري عال، برتبة مدير مصرف وما فوق. والى جانب هذه الخطوات تم تشكيل لجنة للعضوية واخرى للدراسات وثالثة للمؤتمرات على ان تستكمل باقي اللجان. اهداف الجمعية

اما اهداف الجمعية فقد عددها النظام الداخلي

- اقامة الروابط بين المصرفيين اللبنانيين او المتحدرين من اصل لبناني، العاملين خارج لبنان في مؤسسات مالية ومصرفية، وتنسيق الجهود وتحقيق التعاون والتكامل بينهم وبين مصرفيي لبنان وقطاعه المصرفي والمالي، من اجل تطوير وتفعيل المصارف.

- نسج شبكة علاقات بين اصحاب المهن المصرفية في لبنان والخارج تهدف الى خدمة مصالح اعضاء الجمعية وتعزيز موقع لبنان كمركز مالي

- دعم قدرات المصرفيين اللبنانيين او المتحدرين من اصل لبناني العاملين في الخارج، وإعطائهم عمقا إستراتيجيا من خلال التواصل فيما بينهم ومع زملائهم في الوطن، والبناء على نجاحهم في اعمالهم، وعلى النجاحات المحققة للقطاع المصرفي اللبناني، لتعزيز سمعة المصرفيين اللبنانيين في كافة اقطار العالم.

- ابراز التزام الاعضاء بالقواعد المصرفية الدولية ومكافحة تبيض الاموال وقواعد الحكم الرشيد في المؤسسات، والسعي الى نثر حسن الاداء

في المصارف والمؤسسات المالية. - تكريم المصرفيين المميزين من اصل لبناني.

المصارف في لبنان واتحاد مستخدمي المصارف في لبنان والجمعيات المصرفية في بلاد الاغتراب. - انشاء مركز توثيق يتناول انتشار المصرفيين

- دعم برامج التعاون بين الجمعية وجمعية

من اصل لبناني في العالم. - تبادل الوفود والبعثات وتطوير التعاون من خلال عقد مؤتمرات وتنظيم زيارات دراسية واستضافة ندوات متخصصة.

- العمل في كل ما من شأنه تحقيق اهاف

وقد انتخبت الجمعية اول مجلس ادارة لها مؤلف من:مكرم زكور رئيسا، هاني الحسامي امينا للس، نبيل خيرالله امينا للصندوق، وعدنان القصار، جوزيف طربيه، تنال الصباح، جورج عشي، بول روفايل، عباس الحلبي، مروان اسكندر، انور الجمال، حبيب رحال اعضاء، وتم تعيين العميد سامي نصيري امينا عاما للجمعية.

وانتخبت الهيئة فيما بعد كل من: جورج عشي نائب رئيس لمنطقة الخليج العربي، انور الجمال نائب رئيس لمنطقة افريقيا، حبيب رحال نائب رئيس لمنطقة اوروبا، وتنال الصباح نائب رئيس لمنطقة اميركا الشمالية والجنوبية.

الاف ليرة لبنانية

الاف ليرة لبنانية

135,131

205,099

729,466 4,514,444

4.046.187

337,200

131,057

4,514,444

3,444,748

جان اسمر

لبنان في منتصف الطريق بين أجور العالم النامي والمتقدم أي فرص للدخول في عولمة الخدمات وتحقيق معضلة "النوعية والسعر"؟

يذكر قول افريقي مأثور: انه في كل صباح يستيقظ الغزال في إفريقيا، ويعرف أن عليه الجري بسرعة أكبر من سرعة الأسد والاسيتم التهامه. وفي كل صباح يستيقظ الاسد، ويعرف أن عليه الإمساك بأقصى الغزلان سرعة وإلا سيموت من الجوع. ليس

تدق ساعة الجري...

اما لبنان فان عليه ان يحطم الرقم القياسي في الجري اذ ان خمسين مليار دولار تجري خلفه وعليه ان يبتدع الحلول للنجاة بشعبه لكن ليس على طريقة

مهما أن تكون أسدا أو غزالا، إذ مع شروق الشمس،

شكل انتقال شركات من بلدانها الام الى بعض الدول التي تتميز بأنخفاض تكاليف الانتاج فيها احد المظاهر الاولى للعولمة الحديثة لكن ما اصاب القطاع الصناعي في الامس يصيب اليوم قطاع الخدمات وبما ان تخفيض الكلفة بكافة الوسائل هو الهدف الاسمى للشركات حاولت هذه الاخيرة ان تستفيد من قدرات بعض دول العالم النامي في تقديم خدمة جيدة على صعيد الجودة والسعر وهذا مالاحظه الكاتب توماس فريدمان واعتبر ان الارض اصبحت مسطحة وهي تزداد تسطحا يوما بعد يوم و يؤكد أن المؤسسات والأِفراد قد ِبدأوا بـ"تبنّي عاداتٍ جديدة، من أجل جني أكبر قدر ممكن من الأرباح والمكاسب، مع التوجِه نحو قواعد ترمي إلى "توسيع" النشاط "أفقيا" سعيا لزيادة "القيمة" المستخرجة؛ وقد أدّى هذا كله إلى جعل العالم نفسه "مسطّحا أكثر ... ثمر جاء انضمام عدة مليارات من البش إلى "أرض الملعب"، من الصين والهند والاتحاد السوفييتي السابق خاصة ليعزز صورة "العالم الجديد". العالم الجديد الذي يصفه فريدمان في كتابه "العالم مسطح هو العالم الذي يتولى فيه المحاسب في الهند الاقرارات الضريبية لاى مكلف في الولايات المتحدة ويستشهد بذلك بالشكة الهندية "مفاسيس" التي انجزت حوالي 25 الف اقرار ضريبي اميركي في الهند في العام 2003 وصولا الى 400 الف في العام 2005 وأن نحو 70 الف محاسب يتخرجون في الهند كل سنة لينطلقوا في سوق العملِ براتب 100 دولار في الشهر، والمثال الأخر على انتقال الخدمات هو ما كتبه رئيس "جامعة جونز هوبكنز" الى فريدمان يقول.." انه في العديد من المستشفيات الصغيرة وبعض المستشفيات المتوسطة الحجم في الولايات المتحدة، يقوم أطباء الاشعة بتلزيم قراءة الصور المقطعية المحسوبة الى الاطباء في الهند واستراليا" وذلك يحدث في الليل عندما لا يكون لدى اطباء الاشعة ما يكفي من الموظفين لتوفير التغطية داخل

لبنان الذي طالما تميز بتفاعله السريع مع التطورات العالمية هل له مكان في هذه الظاهرة سواء ايجابيا عن طريق تقديم الخدمات اوسلبيا عن طريق توجه بعض القطاعات الى الخارج للحصول على خدمات

تجربة محلبة

مدير شركة "بطل" للمفروشات، حسين البطل، يرى ان للبناني خصائص مميزة تسمح له بلعب دور هام على صعيد تقديم الخدمات للبلدان الاخرى لاسيما الخليجية وهو دور مارسه منذ زمن طويل في الفترة الاخيرة حاول البعض في تلك البلدان استبدال العنصر اللبناني بعناصر اخرى في محاولة للتنويع والتخيفض في كلفة .. الانتاج الا ان تلك المحاولات جرى التراجع عنها بعدما اثبت اللبناني قدرة عالية على استيعاب المتغيرات المختلفة على طرق الحياة وكيفية التعامل معها فضلا عن امتلاكه قدرة التواصل السلس مع الاخر على اختلاف مشاربه، لذلك نجده اليوم يتبوا المراكز العليا في المؤسسات التي يتواجد فيها مع غيره من الزملاء من جنسيات مختلفة وربما من نفس المستوى العلمي.. واليوم بعد تطور وسائل الاتصالات اصبح بالامكان تقديم تلك الخدمات دون الحاجة المستمرة للتواجد في نفس المكان الجغرافي للمشروع وهو ما نقوم به في عدة بلدان في الخليج حيث نقدم لكل دول الخليج خدماتنا عن طريق مكتبنا في السعودية اذ يتم في المرحلة الاولى الاطلاع الميداني على المشروع ثم في المرحلة الاخيرة نواكب التنفيذ وما بين المرحلتين يتم كل العمل في المكتب الاساسي. كما انه يمكن ان يتم هذا العمل في الاتجاه الاخر حيث نتوجه نحن لطلب خدمات من دول اخرى كما حدث معنا عندما طلبنا المساعدة من مكتب فرنسي في العمل على مثروع فندق في جدة... ويقول البطل "ان فكرة التوجه نحو البلدان الاقل كلفة من لبنان لم تظهر بعد فوائده الاقتصادية اذ ان الكلفة النهائية للسلعة في لبنان ليست مرتفعة نسبيا على الرغم من كل ما يقال في هذا الموضوع اذا ما اخذنا بعين الاعتبار نوعية الخدمة المقدمة" اما عن سبب انتقال حجم الاعمال الاساسي الذي تقدمه المؤسسة من

لبنان الى السعودية فيقول البطل "ان ذلك



نتج عن غياب عامل الاستقرار الذي ذهب من جملة الضحايا التي اوقعها انفجار 14 شباط 2005 واودى بحياة الرئيس الشهيد رفيق الحريري وبالاضافة الى المظاهرات والاضرابات نجد حالات الحداد المتكررة التي تؤدى الى المزيد من التعطيل في الانتاجية اذ ان اغلاق المؤسسة لستين او سبعين يوما في السنة لا اعتقد انها من العوامل المشجعة وهو ما نشهد نقيضه في السعودية فحتى عندما توفي الملك فهد لم نغلق المؤسسة

ولو ليوم واحد".. ان حديث البطل انما يؤكد ان الطلب على الخدمة مثلها مثل الطلب على اي سلعة اخرى يحددها عاملان: النوِعية والسعر.

واقع الاجور

مدير عام بنك FFA المتخصص جان رياشي راى ان لبنان يقع في منتصف الطريق على صعيد الاجور بين دول العالم النامي والمتقدم ومتوسط الاجر فيه لايدفع بالعديد من الشركات الى البحث عن كيفية تأمين الخدمات عن طريق الاستعانة بالخارج بالاضافة الى ان حجم الشركات وحجم اعمالها لا يدفع بهذا الاتجاه. هذا فضلا عن ان الاوضاع السياسية والامنية وغياب الاستقرار كلها أمور تعيق التفاعل الحقيقي المطلوب والذي يسمح للبنان بان يكون مصدرا للخدمات..

وما يدعم وجهة نظر رياشي حول الاجورهو تقرير منتدى الإصلاح العربي، الذي صدر في 2006 بعنوانُ "مرصد الإصلاح العُربي" الاشكالات والمؤشرات، وتضَّمن هذا التقرير مُحوراً عن الاقتصادات العربية: واقعها ومؤشرات أدائها أن منطقة العالم العربي تنتمي إلى دول الدخل المتوسط المنخفض والذي يترواح ما بين (766دولار – 3025 دولار) سنوياً، بينما دول متوسط الدخل المرتفع يتراوح متوسط الدخل بها ما بين – 3036 دولار– 9385 دولار) سنوياً وبحسب تقرير التنمية البشية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يصنف بلِدان العالم العربي إلى ثلاث مجموعات: الأولى تضم الدول مرتفعة الدخل، البلدان النفطية بشكل عام (بلدان الخليج وليبيا) والمجموعة الثانية بلدان متوسطة الدخل (مصر، المغرب، الجزائر، الأردن)، بينما تضم المجموعة الثالثة الاقتصاديات منخفضة الدخل نحو 5 دول (موریتانیا، الیمن، السودان، جيبوتي، السلطة الفلسطينية، جزر القمر ولا يتجاوز متوسط دخل الفرد في العام بالسودان أكثر من 350 دولار...اما متوسط دخل الاسرة المعيشية في مصر طبقا لتقرير البنك الدولي الصادر عام 2000 هو 1658 دولار في السنة، اما الاردن فيبلغ متوسط دخل الاسرة المعيشية فيه 12813 دولار وتونس 4031 دولار.

بينما نجد متوسط دخل الاسرة في دولة مثل كندا نحو 49 الف دولار ودولة مثل السويد 30 الف دولار والمملكة المتحدة 32 الفا، وفي الولايات المتحدة الامريكية نجد نفس المعدل نحو 39 الف دولار، يقع لبنان بين المجموعتين اذ سجل متوسط دخل الفرد فيه حوالي 5600 دولار في العام 2006 وهو يعتبر مرتفعا كونه من

الدول غير المصدرة لاي مادة من المواد الاولية حتى الان.. ان هذا الارتفاع النسبي لايحكم على لبنان بالعجز عن قيامه بدور مستقبلي في تزويد الغرب بخدمات مطلوبة اذ ان المعادلة لاتكتمل إلا بعد اضافة عنصر النوعية المتمثل في نوعية التعليم الذي يحصل عليه اللبناني سواء في القطاع الخاص

النظام التربوي

"أن صِعود قوى السوق ونشوء سوق عالمية للرأسمال البشري المتقدم يتطلبان تكييف لنظم التعليم لكي تجابه بنجاح التحديات الجديدة. فالبلدان النامية تواجه خطر تهميشها مستقبلًا في الإقتصاد العالمي التنافسي في حال لم توجّه نظم التعليم لديها نحو رسملة خلق المعرفة واستعمالها" (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003).

يقول رشراش عبد الخالق، استاذ جامعي ومتخصص في الشأن التربوي، ان ثمة بيانات وخطط تؤشر الى النية لمواجهة مشكلات النظام التربوى وتطويره، واتفاق الطائف اعتبر ان موضوع التربية واحداً من خمسة قضايا اهتم باصلاحها وكذلك البيانات الوزارية للحكومات المتعاقبة...لكن المبالغ المخصصة في الميزانية العامة تشير الى عدم توافق الانفاق مع مضمون النوايا المعلنة في الخطاب الرسمي، وفي الوقت الذي تنخفض فيه حصة موازنه التربية من الموازنة العامة الى نحو نصف الحصة التى كانت لها في الثمانينيات وربع حصتها في السبعينيات(اجور ورواتب 91،7% عام 1995) ودعم التعليم الخاص المجاني..

ان السياسة المعتمدة في الانفاق تقوم على تحسين شروط استيعاب التلامذة في التعليم الرسمى .فمن اصل ثمانية مشاريع نصت عليها الخطة 2000 ،هنالك مشروع واحد يتعلق بالنواحي النوعية في التعليم فيما المشاريع الباقية السبع تتعلق بالانشاءات والتجهيزات...

ويقول رشراش "في لبنان ينقسم مستوى المدارس الى اربع درجات درجة اولى وثانية وثالثة ودرجة محو الامية للشعب هذا ما لاحظته كمراقب للقطاع التعليمي في لبنان ومطلع على القطاعات التعليمية في بلدان عربية كثيرة وهذا التفاوت في المستويات يعود الى التفاوت في القدرات المادية التي توضع في تامين التعليم المطلوب ذلك ان هنالك سياسة في الدولة (وهي غير مقصودة) ان المدارس الرسمية هي لهؤلاء الذين لا قدرة لهم على وضع ابنائهم في المدارس الخاصة، ويتم الاكتفاء بتامين المستويات الدنيا من التعليم الذي ربما لا يتجاوز فكرة محو الامية والدليل على ذلك هو أحجام الاساتذة انفسهم في المدارس الرسمية من وضع ابنائهم فيها. ودليل اخر على عدم تشجيع الدولة للتعليم الرسمي هو الدعم الذي تقدمه للمدارس الخاصة من خلال تغطية جزء من الاقساط المترتبة على موظفيها ،فيما لوقدمت تلك الاموال للتعليم الرسمي لامكن تحقيق نهضة حقيقية اخرى الى جانب ما حققته خطط النهوض التربوي. اما على صعيد التعليم

باریس1و2و3بل ربما علی طریقة دول نامیة اخرى اوجدت لنفسها مكانا تحت الشمس مستعينة بقدرات ابنائها الى جانب اموال أجنبية و محاولة منها للاستفادة مما لا تستطيع مقاومته.. "العولمة".

حسن مروة

الخاص فهي تتفاوت فيما بينها وصولا الى مدارس "الدكاكين"، ولكن حتى المدارس المقبولة فهي دون المستوى المطلوب على صعيد التنافس العالمي في التحصيل العلمي ذلك ان خطة النهوض التربوي التي تم تطبيقها في 96 حققت قفزة نوعية بدلاً من مسار نوعي فالقفزة بعد الارتفاع تبدأ بالهبوط وهو ما اصاب الخطة اذ كان من المفترض اعادة النظر فيها بعد ثلاث

سنوات لكن هذا ما لم يحصل حتى الان". ويضيف "على الرغم من ذلك يبقى لبنان في مقدمة الدول العربية على صعيد نوعية التعليم لكن لا اعتقد انه سيبقى كذلك لفترات طويلة اذ ان اهداف وطرق التعليم تتغير بشكل سريع وفي الوقت الذي تحاول فيه دول شبيهة لنا على الصعيد الاقتصادي من حيث اعتمادها على السياحة والعنصر البثري وافتقادها للثروات الطبيعية ك "تونس" اللحاق في خطة تصاعدية ثابتة للتبدلات المعرفية نجد ان لبنان ينكفئ.اما الدول النفطية فان قطاع التعليم الخاص بها يشهد تطورا ملحوظا ومهما. أن بقاء الوضع التعليمي كما هو عليه اليوم يهدد مكانة لبنان على صعيد نوعية التعليم في المنطقة،والمشكلة الاساسية هي التشبث بموروث التعليم الذي خلفته الارساليات وتركيزها الاساسي على اللغات لابهارنا بالعالم الغربي بدلا ان تركز على وسائل العالم الغربي في النهوض ومواكبته، ان الدور الذي لعبته سابقا لم يعد يصلح اليوم... ان لبناني اليوم يصرف من رأسمال سمعة كوّنها في مرحلة سابقة مختلفة اقليميا ومحليا واذا ما بقي الحال كما هو عليه فلن يجد في المستقبل شيئا

اخيار مصرفية ومالية

350% اجمالي موجودات القطاع المصريخ من الناتج المحلى الاجمالي في نهاية 2006

يعتبر حجم القطاع المصرفي اللبناني مرتفعاً مقارنة بحجم الاقتصاد اللبناني، فقد قارب إجمالي موجودات هذا القطاع %350 من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام 2006، وهي من اعلى النسب على الصعيدين الاقليمي والعالمي. وهذا ما يشير الى قدرة المصارف اللبنانية الكبيرة بصفة خاصةً على إجتذاب المدخرات من الداخل والخارج، ويؤهلها للعب دور اكبر في محيطها العربي.

ويعدد رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية، جوزف طربيه، ابرز عناصر القوة في النظام المصرفي والقطاع المصرفي اللبناني:

- هيكلية إشراف ورقابة قوية وعريقة ومستقلة.

– علاقات المصارف القوية مع الخارج وتناميها عاماً بعد عام. - معدلات السيولة وملاءة مالية عالية جداً تتخطى المقاييس الدولية (الملاءة

المالية نحو %25 حالياً). - تنوع قاعدة الاعمال المصرفية والمالية: صير فة تجارية ومتخصصة وإستثمارية

وإسلامية وخاصة وأعمال تأمين مصرفي وتأجير تمويلي وغيرها.

- المحافظة على النمو المصرفي رغم كل الظروف. - قطاع مصرفي اكبر من الاقتصاد اللبناني.

– إدارة قوية في المصارف أثبتت إمكاناتها الكبيرة خلال الاحداث في عامي 2005

وأخيراً، إن حالة عدم الاستقرار السياسي تؤدي الى تفويت فرص مالية وِإقتصاديةُ مهمة للبنان سواء لإقتصاده الوطني أو لقطاعه المصرفي، ويمكن ان أشبر الى الاستفادة القليلة للبنان من الفائض المالي الكبير المتوفر في دول الخليج. إِلاَّ أن القطاع المصرفي، بفضل عناصر قوته الكامنة، سيستمر في النمو والنجاح ودعم صمود ونمو الإقتصاد اللبناني رغم كل الظروف الصعبة التي يمرّ

اللبئـــانى القرئســـي مهرقة اللهزلة (المعتبات المصرفية التجارية) المطبات الجرفية النامة (المصرف لأممال) الأسواد المالية مساهم في طموحاتك





فضيحة تسيء للتاجر والمستهلك: تزوير السيجار الكوبي تجارة مربحة تحسن تقليد الشكل .. واكتشافها يتم عند التدخين اغلاق مصنع متخصص في دبي.. والسيجار غير الكوبي يعاد تغليفه وبيعه في لبنان على اساس سيجار كوبي 88 مركز Casa Del Habano للبيع حول العالم 4 منها في بيروت هي المصدر الأهم لتفادي المنتجات المقلدة

تشكل القرصنة وتزوير الماركات التهديد الاخطر بالنسبة للشركات الكبرى، ليس لانها تؤذيها ماليا وحسب، بل لانها تشوه صورة هذه الماركات، عبر تقديم منتج مزيف، لا يتمتع بجودة المنتج الاصلي، ولا بشروط الرقابة الصارمة والمعايير التي

يراهن قراصنة الماركات على شهرة الماركة، لذلك يعمدون الى اختيار الاجود منها والاشهر. وفي هذا المجال لم تسلم ماركات هابانوس وهي قد تكون الاشهر في مجال السيجار الكوبي من محاولة بعض القراصنة تقليد منتجاتها ونشها في الاسواق، عبر اسلوبين، الاول استيراد المواد الاولية من بعض دول العالم ، وليس كوبا لارتفاع كلفتها في كوبا ويعمدون الى لفها محليا، حيث جرى الكشف عن مصنع في دبي، والثاني استيراد سيجار جاهز للبيع من بعض الدول وهو سيجار غير كوبي ويعاد تغليفه وتوضيه في علب مزيفة ويباع على انه كوبي ونحن نعلم انه امر يحصل

كل هذا استدعى تحركات على اكثر من صعيد، الاول قضائي وتم بالفعل توقيف بعض المزورين في دبي حيث صدرت احكام قضائية بحق هـ. خ.ز (32 عاما) و ب.خ. ز (28 عاما) وهما من الجنسية اللبنانية، وصدر بحقهما حكم يقضي بتغريمهما ماليا ومصادرة البضائع واغلاق مشغلهما.

والتحرك الثاني اعلامي لتوجيه الزبائن الى هذه الظاهرة لتفادي تعرضهم للغش

والتضليل..

وهذه التحركات كلها تصب بالدرجة الاولى في خانة حماية الثقة التي نالتها HABANOS SA وفينيسيا التجارية (أفرو–أسيا) من قبل المستهلكين وهذه الثقة هي الامر الاهم بالنسبة لهما.

ورغم كل الاجراءات العملية والقانونية التي تتخذ، الا ان القضاء بشكل تام على هذه الظاهرة لا يبدو بالامر البسيط ، لِان هؤلاء المزورين يعلمون حجم الاستفادة التي يحققونها لان كلفتهم بسيطة إذ أنهم لا يشترون المنتجات من كوبا كما تفعل هاباًنوس، ولا يتحملون كلف نقلها من هناك، وهم يبيعونها بعد تزويرها بكلفة المنتج الاصلي!!! لذلك يعمدون الى بذل المستحيل لابتداع طرق جديدة في كل مرة للنفاذ من الملاحقة.

واذ ستعمد هابانوس، في المستقبل القريب، الى اللجوء الى اساليب تقنية عالية يصعب تقليدها، الا انها تنصح محبي السيجار الكوبي بالتوجه الى مراكز البيع المعتمدة من الشركة حاليا وهي Casa Del Habano والتي يبلغ عددها 88 مركزا حول العالم 20 منها في الشرق الاوسط (4 منها في لبنان).

في هذا الاطار كانت المقابلة الاولى من نوعها مع خبير في السيجار الكوبي، ممثل هابانوس في سوق الثرق الاوسط والخليج، السيد روبرتو ديلغادو، عن المعارك التي خاضوها لحماية ماركات هابانوس.. وفي ما يلي نص الحوار:



كيف تغزو القرصنة عالم التبغ وتحديدا السيجار، واي انعكاسات لهذه الموجة العالمية؟

التزييف في هذا المجال يصبح مع إلايام مشكلة حقيقية، اذ إنه يغزو السجائر والمنتوجات الاكثر رواجا واقبالا من الزبائن والتي تتمتع بثقة عالية. لذلك فإن التزييف مشكلة دائمة علينا التعامل معها.

اما بالنسبة للسيجار تحديدا، فان الفارق يكمن في انه يحقق ربحا اكبر بالنسبة للمزور، نظرا الى قيمة هذه السلعة، لا سيما أن المنتهكين يركزون على أصناف محددة ومنتجات متميزة وماركة كوهيبا.

وبهذا فان تزييف السيجار هو تهديد اقتصادي واجتماعي تطور عبر السنين ليصبح عملا إجراميا منظما

اما سبل مواجهة هذا التجاوز القانوني، فهي تحتاج الى مبادرة مثلثة الاطراف يعمل على تحقيقها ودعمها كلا من الحكومة والمعنيين في صناعة السيجار ومحركي المستهلك، وهذه الالية هي وحدها التي بامكانها معالجة مشكلة قرصنة السيجار في منطقة الثرق الاوسط

إن التزييف يصبح مشكلة خطرة والذين يمارسونه يركزون على اثمن سيجار هابانوس ويقومون بذلك بطريقة جد محترفة من خلال تقليد الحلقة (Ring) والعلبة وختم الكفالة فيصعب ملاحظة الفرق مع السيجار الاصلى بالشكل، ولا يلحظ الفرق قبل تدخين المنتج حيث

يلاحظ المدخن الفارق الكبير في النكهة والجودة.





ما هو الوضع الحالي بالنسبة الى السيجار الكوبي في منطقة الشرق الاوسط والخليج وما هي استراتيجية الشركة في الوصول الى زبائنها في هذه المنطقة؟

في العام 2005، نقلت شركة هابانوس مكتبها الاقليمي من جينيف الى قبر ص لتكون في وسط الشرق الاوسط حتى -تتمكن من تطبيق استراتيجيتها والايفاء باحتياجات السوق المتزايدة للسيجار.

لذا، فضلا عن تحقيق الهدف المتمثل بخدمة وإرضاء حاجات الزبائن، فقد بدأت هابانوس استر اتيجية تسويق منافسة بهدف زيادة الطلب على السيجار الكوبي، وهي ركزت على الجيل الجديد المدخن محاولة الحث على التحول من تدخين السجائر الى السيجار. ولقد اتقنت تطبيق هذه الاستراتيجية، وعليه، زاد الطلب اكثر على منتوجنا. وبفعل هذا النجاح ، وكما هو معلوم، فإن الطلب المرتفع على سلعة ما، يغري المزيفين، ويجذبهم الى تزييف المنتج لتحقيق اعلى ربح ممكن.

ورغم ان تزييف السيجار الكوبي موجود منذ وقت طويل، الا انه بات في هذِه الايام، عملا قائما بحد ذاته بالنسبة الى بعض الشركات يدار وينظم بطريقة تجعل المنتج المزور يظهر كالمنتج الاصلي.

في الماضي، كان بعض من يزور كوبا يحمل معه بعض المنتجات الحرفية من هناك من اجل بيعها للمنطقة، لكن هذا التهريب كان يجدث بكميات محدوده.

اما الَّان، فالوضع أكثر خطورة لأن المنتهكين باتوا يؤسسون معامل متخصصة وقد لاحظنا وجودها مثلا في منطقة الخليج، خِاصة في الإمارات العربية المتحدة حيث يستورد المزيّفون المواد الاولية ويوظفون مغلفي سيجار صينيين يغلفون هذه المواد الأولية على شكل سيجار ثم يعمدون الى طبع الحلقات (Ring) المزيفة والتي تحمل اسم المنتج الاصلى وشعاره، وحتى ختم الكفالة ويقومون بكل ذلك في مطابع حديثة ثِم يصنعون علب السيجار بطريقة تكون فيها جد متطابقة مع العلب الاصلية. وهم يختارون اجود انواع الهابانوس لتقليدها.

لنواجه هكذا وضع بطريقة فعّالة، عمدنا الى تكليف مكاتب محاماة عالمية للتقصي والاهتمام بعمليات التزوير هذه، وبالفعل نجحنا بالقبض على مصنع تزوير للسيجار في منطقة جبل على تعود ملكيته لبعض الاشخاص من الجنسية اللبنانية.

ووفقا للاصول القانونية فان السلطات أنهت ذلك الوضع الشاذ، وتم تحويلهم الى المحكمة التي قررت إقفال المعمل، ومصادرة البضائع، والآن عمدنا الى ملاحقتهم عبر المحكمة المدنية.

وهنا نتحدث عن معمل واحد من عدة معامل موجودة في الامارات حيث لا تزال الاخرى ناشطة، ولم توقف بعد الا اننا نقوم بمرأقبتهم

هل هذه المشاغل موجودة فقط في الامارات العربية المتحدة أم إنها توسّعت الى باقي المنطقة؟

كمِعامل، نحن نعلم اليوم بوجودها في الإمارات العربية ولكننا لا ندري الى اين قد تنتقل فيما بعد. ولكن هناكُ معامل انشئت في السابق في بعض دول الكاريبي مثل باناما، كوستاريكا وغيرها وتقوم بمثل هذا

لسوء الحظ، هذا النشاط اللاقانوني يتوسع في بعض البلدان، واذ تتواجد مصانع الانتاج في اماكن محددة، الا إن الانتاج الصادر عن هكذا مشاغل تزوير يغزو معظم البلدان في الخليج والمشرق، وخاصة لبنان، فضلا عن بعض دول العالم.

صور أخذت من المصنع سراً

كيف تتم عملية المتاجرة بهكذا سيجار مزيف من دون

الشيء المدهش في هذه الالية انهم يعتمدون اسلوب ما يسمى التوزيع من الباب الى الباب، فهم يزورون المكاتب،

المؤسسات والمصارف، حتى انهم يتصلون بالزبائن عبر الهاتف أو عبر اللانترنت، ويعرضون عليهم السيجار.

نستطيع القول بانها «مافيا» جد منظمة تستغل سمعة

السيجار الكوبي لهكذا عمل مجرّد من المبادى الاخلاقية.

هل يمكننا القول ان هذه المعامل هي المصدر الوحيد

لسوء الحظ كلا، فهناك مصادر اخرى للسيجار المزيف،

اذ ان بعضا من السيجار غير الكوبي يدخل السوق بطريقة

ان تمتلك هذه الجهات التراخيص الرسمية؟

للسيجار المزيف الذي يروّج في السوق؟

شرعية ومن ثم يقوم البعض بشرائه وتزييفه لبيعه، وهو المزيف، كسيجار كوبي اصيل ومن انواع فاخرة. مثلا، في لبنان، يدخل السيجار النيكاراغواني والدومينيكاني بطريقة شرعية الى ادارة حصر التبغ والتنباك. ثم ما يلبث بعض المتخصصين في التزييف ان يشتروا هذا السيجار الرخيص ويبدلوا الغلاف والحلقات (Ring) والشعار والعلب.. وكل ما يدل على نوعية هذا السيجار، ويبيعونه على انه سيجار كوبي، ويتاجرون به في لبنان وبعض الدول

هل لديكم أية أسماء ووقائع او ان هذه فقط

بالطبع لدينا معلومات. وحاليا نتعاون مع ادارة حصر التبغ والتنباك في لبنان لملاحقة التزوير والمزورين وقد

أحيل بعضهم أمام القضاء، كما يتم التحقيق القضائي بكامل الموضوع. بعد الاطلاع على كل هذه التفاصيل، فإن مستهلك السيجار، سيصبح قلقا تماما عند شرائه لأي سيجار. لذلك ما هي نصائحكم واقتراحاتكم الوقائية له لكي يتفادى الوقوع في مثل هذا الغش؟

بسبب اهمية هذه المسالة فلقد انشانا منذ 1994 امتياز عالميCasa Del Habano (كازا ديل هابانو). وهي مواقع للبيع بالتجزئة تابعة للشركة الام، اي ان الزبون يكون بذلك يشتري من المصدر، لدينا حاليا اكثر من

88 مركزا حول العالم. منها اكثر من 20 محلا في منطقة الشرق الاوسط. عند الشراء من هذه المحلات، يكفل المدخن بانه يحصل على المنتج الاصلي ذا الجودة العالية والرقابة التامة لعدم حصول اي غش او خلط مواد .

هذه هي بنظرنا الخطوة الاهم للحصول على المنتج الاصلى، اما التدابير الاخرى التي سنعتمدها لمكافحة موجة الغش هذه، فاننا نحض لاتخاذ تدابير امنية جديدة، في المستقبل القريب، تطبق على كل علب السيجار وحلقات السيجار، يصعب تقليدها ويمكنها ان تساعد المستهلك على تحديد السيجار المزيف من السيجار الاصلي.

في الوقت الحاضر، الضمانة الوحيدة لمدخني السيجار هي ان يحصلوا على سيجارهم من خلال Casa Del Habano (كازا ديل هابانو) او من خلال نقطة المبيعات الرسمية

المزودة من قبل موزع Habanos في السوق. هل ان التزييف هو نزعة عالمية جديدة او هو فقط مشكلة في منطقة

كلا، بالتاكيد لا، انه نزعة عالمية. لسوء الحظ لقد كنا نعاني ونكافح ضد المنتهكين لوقت طويل، بالرغم من ان هابانوس وموزعيها الرسميين كانوا يتخذون تدابير لتجنب هكذا افعال (السيطرة على نقاط الدخول، مداهمات بالتعاون مع السلطات المحلية، تحركات قانونية، إلخ).

ولكن مع الاسف ونظرا لاهمية هذا النشاط اللاقانوني وفوائده المالية الكبيرة على المزورين، لان كلفهم بسيطة، فهم لا يشترون المنتجات من كوبا كما تفعل Habanos، ولا يتحملون كلف نقلها من هناك، بل يستوردونها من اماكن اخرى في العالم، ويختارون اسوا انواع التبغ وثم يبيعونها بعد تزويرها بكلف المنتج الاصلي!!! وبالتالي فان ارباحهم كبيرة ونظرا لكل هذه الاستفادة فان هؤلاء القراصنة يعمدون الى التكيف دائما مع الظروف الجديدة ويغيرون دوما طرق تحركهم للهروب من الملاحقات القانونية، وهكذا نتابع التقدم على طرق موازية، أملين أن نتمكن في المستقبل من وضع حد جذري لهذه الاعمال المضرة بمصلحة المستهلك كما الشركة، ولا يسعنا حتى الان الا ان نعتر ف باحتر افهم في مجال القرصنة والتزييف في شكل المنتج وليس مذاقه وهذا ما يجعل من المستهلك عرضة للغش قبل شراء المنتج.

وهنا لا بد من الاشارة الى إن هذا الوباء لا يؤثر على السيجار فقط، لكن على جميع المنتوجات الرائجة. بالطبع، لسنا الوحيدين الذين يناضلون ضده، كل من الحكومات والتجار كذلك يكرسون الوقت والمال للكفاح ضد هذا المرض.

لا زال يوجد الكثير من معامل التزييف في اميركا الوسطى وحاليا في الامارات العربية المتحدة. ولكن Habanos SA وموزعوها يكرسون الكثير من المال والجِهد من اجل القضاء على هكذا افعال. نحن متفائلون ومقتنعون بان هذا الامر سوف ينتهي.



صندوق النقد الدولي: الاقتصاد السوري يحقق نجاحا ملحوظا عام 2006

أصدرت بعثة صندوق النقد الدولي تقريراً أُولياً حول واقع الاقتصاد السوري لعام 2006: وهذا ما جاء فيه - ترجمة غير

1- الاقتصاد السوري يحقق نجاحا ملحوظاً في عام 2006: على الرغم من عدم الاستقرار في المنطقة، الا ان التحسن الاقتصادي والذي بدأ العام 2004 بقى يسير على خطه التحسني. فقد نمى الناتج المحلى الاجمالي (غير النفطي) بشكل ملحوظ (ما يقارب 6%)، اما بالنسبة لخلق فرص عمل جديدة فقد خفضت البطالة الى ما دون 10%، كما أمكن تجميع الاستثمارات الخاصة. ومن جهة أخرى فقد ارتفعت مكاسب التصدير بشكل ملحوظ وتحديداً لبعض الاسواق العربية. كما تشهد السوق السورية تدفق استثمارات للعمل فيها لما لديها من عوامل جذب وهذا ما جعل الشركات تطمح الى تثبيت مواقعها في هذا السوق الناشيء.

والجدير لحظه ان سوريا لم تكن فقط قادرة على رفع مستوى عيش مواطنيها بل هِي أمنت المأوى والغذاء والطبابة والمدارس لأكثر من 1.5 مليون لاجئ عراقي. على الرغم من هذا الطلب المرتفع الا أن

ضغوطات التضخم امكن التحكم بها ويعود ذلك الى سياسة الائتمان والانضباط المالي. 2- يعود هذا الانتعاش الاقتصادي الى دفعة الاصلاحات التي بدأت منذ ما يقارب 3 سنوات مضت:

ان الاصلاحات ادت الى تغيرات ملحوظة في المشهد الاقتصادي والمالي. سعر الصرف وحد القيود على تبديل العملة الاجنبية لتزويد الواردات قد ازيلت. في معظم القطاعات الاقتصادية فتحت للشركات الخاصة كما رفع مساهمتها في الناتج المحلى الاجمالي اللا نفطي الى حدود تفوق %80. قطاع المصارف الخاصة يقود الان نمو القطاع المالي وبورصة دمشق تحضّر لتكون جاهزة للإفتتاح في السنة المقبلة بعد أن اغلقت مند 40 سنة. قانون استثماري جديد حرر الاستثمار. نظام ضريبي جديد وضع مع ادارة ضريبية أكثر عصرنة من أجل دعم التشريعات الضريبية الجديدة اضافة الى ان هذا القانون رقم 51 والذي بدأ العمل فيه عام 2006 وحد الضرائب بالنسبة للاستثمار. وعرضت الصناعة المحلية لمنافسة دولية أكبر من خلال خفض التعريفات، وتخفيض الحظر على عدد من الواردات مع تِسهيلات في الاجراءات الجمركية. كما تم بناء أطر قانونية جديدة لحكم اقتصاد السوق الجديد، وتحديدا فيما يتعلق بالبنوك والتأمين وأسواق رأس المال والمِنازل والعقارات.

وفقاً لأخر مسار لانتاج النفط فإن عائدات الحكومة النفطية، التي انخفضت بِسرعة أكبر مما كان متوقعاً، سوف ينخفض بأكثر من 5 نقاط في الناتج المحلي الاجمالي في السنوات العشر المقبلة في الوقت الذي يمكن فيه لفاتورة صافى استيراد النفط أن تصل الي حدود 6 مليارات دولار (وهو ما يمثل تقريبا 7.8% من الناتج المحلي الاجمالي) خلال السنوات العش المقبلة. ان عدم الاستقرار الماكرو–اقتصادي قد يعيق الاصلاحات المالية الصعبة. وفقا لهذا السيناريو يمكن للوقت أن يشترى من خلال جذب الاحتياطات العالمية. هذا يمكنه أن يعدم نسبة الصرف لاسيما لسنوات قلية، لكن التمويل المالي لعجز الموازنة المتوسع سوف يزيد التضخم ويطرد القطاع الخاص ما يؤدي الى اغراق مقدرة الاقتصاد على النمو. تراكم اضافي لتعديلات مالية تقارب 10% من الناتج المحلى الاجمالي مطلوبة في السنوات العشر المقبلة لوقف هذا السيناريو.

3- رغم التقدم في أجندة الاصلاحات الا

أنه مازال هناك تحديات:

4- تحليل تطورات الاقتصاد الحالى تواجه صعوبات جمة بسبب ضعف المعلومات: بعد تسارع الاصلاحات البنيوية فقد اختبر بشكل قاس مقدرة البنية التحتية للإحصاءات الضعيفة ومقدرتها على التجاوب مع التغيرات ، وقد اضيفت الحالة في العراق الى التحديات. ان القائد الاساسي للإنتعاش الاقتصادي الجاري، تحديداً الصادرات، الاستثمارات الخاصة، ونشاطات القطاع الخاص بشكل عام لم يجر مسحها بشكل ملائم. الاعانات المالية ومعايير المحاسبة الضعيفة في الشركات العامة هي تحديات رئيسية للإطار المنهجي الضعيف لمجموعة نصوص المحاسبة الوطنية وهذا ما يدخل مجالاً من الخطأ غير قليل في تقديرات النمو. التحرك نحو CPI جديد، على الرغم من كونه معتمد على سلة جمارك اكثر تمثيلية، ادى لسوء الحظ الى ادخال عدم اليقين حول مستوى التضخم واتجاهه.

5- ادارة الماكرو- اقتصاد والتحليلات الاقتصادية تكون معقدة بهكذا فراغ احصائي، والسلطات تشجع على ان تكون يقظه في مراقبة حالة الاقتصاد، تحديداً التضخم والتجارة الخارجية: الاولوية القصوى يجب ان تعطى لتحريك الخبرات من اجل تحديث الاحصاءات. تعليق التحسينات

في نوعية المعلومات، وحدات البحث في مكتب رئيس الوزراء، وزارة المالية، البنك المركزي، وهيئة تخطيط الدولة لا يجب ان توضع امامها عوائق من قبل استخدام "المعلومات الرسمية" ويجب ان تشجع على العمل سويا من اجل سد الثغرات المعلوماتية بتحليلات إقتصادية وتدقيق مستمر ما بين القطاعات ألرئيسية من اجل الوصول لفهم منطقي للتطوارت الحالية.

I- التطورات الحالية والرؤية في المدى القريب:

6– تقديرات النمو اللانفطي بنمو يقارب مع انخفاض %6.5 في انتاج النفط يمكنه

ان يكون متناغماً مع نمو كلي بمقدار -4.5 يبدو ان النمو مقاد بشكل رئيسي

من قبل الاستهلاك الخاص والصادرات اللانفطية ويمكنه ايضاً ان يكون مدعوماً ببعض الاستثمارات الخاصة القوية. لقد ازدهر الاستهلاك الخاص بسبب التوظيف ومكاسبِ الرواتب، والمحاصيل الجيدة (تحديداً الزيوت التي تضاعف انتاجها)، والازدهار في العقارات واسعار التأجير والذي ترجم الى ثروة ملحوظة لاصحاب العقارات، وتدفق العراقيين. الاداء الجيد للصادرات اللانفطية، التي يقدر بأنها ارتفعت بحدود 30% عام 2006، تعكس مدى التصدير للبلاد العربية، التي ازدهرت بسبب الطلب القوي وايضا بسبب الدخول الحر وفقأ لمنطقة التجارة العربية الحرة.

7- تحسن اجواء العمل يمكنه ان يدعم النمو المستمر في الاستثمارات الخاصة، لكن الانطلاق الجدي لم يترجم بعد: الحجم المذهل للمشاريع الموافق عليها وفقأ للقانون رقم 10 في عام 2006 –التي وصلت الى حدود 9.2 مليار دولار و26% من الناتج المحلى الاجمالي – وهي اكثر من 2.5 من مستوى عام -2004 وتنوعاتها سوف تعمل بشكل جيد على ازدهار النمو في المدى القصير والمتوسط. ما يقارب 3/4 من حجم هذه الاستثمارات هي مشاريع صناعية متنوعة (تتضمن الاسمنت، الصلب، الغذاء، الصيدلة، النسيج، وتوليد الطاقة) وهناك ايضا ما يقارب %20 منها في قطاع النقل. الاستثمار في مشاريع العقارات العامة يمثل فقط ما يقارب %15 من مجمل المشاريع الموافق عليها في عام 2005 (60 مليار ليرة سورية). ان حصة الاستثمار الاجنبي المباش تقدر بنحو %20. التنوع في استراتيجيات الاستثمار هي دليل على مدى قوة النمو والاستثمار في السياحة هذا الازدهار في هذا القطاع يقوى مع تحضيرات وزارة السياحة لا طلاق مشاريع ضخمة بعد نجاحها في جذب

اهتمامات السائحين في مشاريع صغيرة. 8 – ضغوطات التضخم منذ منتصف عام 2005 يبدو انها خفت حاليا: في الوقت الذي تزايدت فيه نسبة التضخم من %7.2 الى 10% في عام 2006 فإن منحى التضخم كمقياس من قبل الارتفاع في مستوى الاسعار في أذار 2007، مقارنة باذار 2006 فقد انخفض الى حدود 4% مخفضاً التضخم الى ما دون %8. وما يقارب نصف ارتفاع التضخم في عام 2006 يعود الى ارتفاع

9- تدفق العراقيين بإعداد كبيرة وضع ضغوطات قوية على الاقتصاد: نمي عدد اللاجئين بما يقارب %40 في عام 2006 ليصل العدد الى نحو 1.5 مليون لاجئ (وهو ما يمثل 8% من تعداد سكان سوريا). بالاضافة الى مساهمات ضغوط التضخم فإن اللاجئين وسعوا مصاريف الحكومة، تحديداً بالنسبة لدعم الطاقة والغذاء،

والصرف على الصحة والتعليم. 10- سياسة الائتمان لعبت دوراً مهما في التحكم بالطلب المحلي: طلب من المصارف الحكومية ان تبطئ في اقراضها للقطاع الخاص وهذا ما ساعد على تهدئة ازدهار الائتمان والذي شهد في عام 2004–2005. بينما ارتفع اقراض المصارف الخاصة التي ارتفعت محفظة اقراضها بأكثر من 100%. الارتفاع في صافي القروض للقطاع الخاص ساهم بشكل اساسي في حصة الارتفاع في

11- التوقيت الصحيح والاصلاحات المالية المناسبة امتصت الانخفاض في عائدات النفط ما ادى الى احتواء العجز المالى: في السنوات الثلاث الماضية احتوت السياسة المالية خسائر عائدات النفط التي تجاوزت %10 من الناتج المحلي الاجمالي. هذا كان انعكاسا للإنخفاض الحاد في انتاج النفط من ما يقارب 480 ألف برميل يوميا الى 400 الف برميل يوميا وارتفاع في الطلب المحلي وارتفاع مستوى التهريب الى الدول المجاورة وتأثيرات اللاجئين

العراقيين. 12 نوعية التعديلات المالية كانت جيدة: خلال السنوات الثلاث الماضية خفضت نسبة ضريبة الدخل على الشركات

بشكل كبير - من 65% في عام 2003 الى 28% في التعديلات الاخيرة- كما خفضت التعريفات بشكل كبير ايضا، كما حسنت ادارة الضرائب.

13- ما زالت رؤية النمو لعام 2007 مفضلة (متفائلة): كتلة الاصلاحات التي طبقت في الاشهر الاخيرة والدعم المستمر للطلب الكلي من العراق وازدهار النمو العالمي في المنطقة من المتوقع لهذه العوامل ان تستمر في جذب الاستثمارات الخاصة والصادرات اللانفطية وتقوية الاستثمارات الاجنبية. هذه العوامل يمكنها ان تبقي النمو على مساره كما في عام 2006. الا ان هِدؤ الاوضاع في العراق يمكنه ان يفتح

اسواقاً ضخمة للمنتجات السورية. 14 لابقاء الضغوطات التضخمية ضمن الحدود، يجب ان تبقى سياسات ماكرو-اقتصادية ملائمة: مستوى الفوائد الحالية متناسب وحالة اقراض المصارف ويجب ان تبقى على خط مع الاهداف المالية. يجب على السياسة المالية ان تهدف الى خفض عجز الموازنة الكلي الى ما يقارب 5% من الناتج المحلي الاجمالي وذلك، بشكل رئيسي، من خلال رفع الدعم عن اسعار البترول وعقلنة اكثر للمصاريف. سياسة رواتب الخدمات المدنية، التي تقود سياسة الرواتب في باقي الاقتصاد، لها دور فعال لتلعبه في اعاقة العجز، من خلال التأكد بأن رفع الرواتب لا يتخطى مكاسب الانتاجية.

II البناء للمستقبل

15- سوريا بحاجة الى الاستمرار في نمو اسرع، لكنها ايضاً بحاجة لأن تنمو بشكل افضل في السنوات المقبلة: تسارع النمو في السنتين الماضيتين يبدو ان قائده الاساسي كان الاستهلاك الخاص ودفع من تدفق العراقيين. لكي يقوى ويمتن هذا النمو فإنه من المهم تعادل توازن مصادر النمو بإتجاه الاستثمار واستمرارية المكاسب في حصص الاسواق الخارجية. نمو اقوى للاستثمار وانتاجية اعلى هما الحجر الاساس لنمو مستدام وعالى في المدى

16- لاعادة توازن النمو، على سوريا الاستمرار في تقوية الاطر السياسية الماكرو- اقتصادية وتبريع الاصلاحات البنيوية: سياسات تسريع الاصلاح والحفاظ على الاستقرار المالي يمكنهما ان يقويا توقعات الاستثمار وتمتين ثقة المدخرين بالنسبة للعائدات على الاصول السورية.

17 باقي هذه العبارة يركز على:

1. سياسات لحماية المالية 2. استقرار سعر الصرف

3. اصلاحات رئيسية بنيوية الاستدامة المالية

18 انخفاض التعديلات الزمنية بالنسبة للمنحى الدنيوي في عائدات النفط خلال السنوات الثلاث الماضية مرحب بها بشكل كبير.

بالنظر الى النظرة المستقبلية هناك حاجة لابقاء هذه الجهود كون عائدات النفط في انخفاض. التوجه الى جميع الجيوب غير الكفوءة في المصاريف العامة سوف تحقق مدخرات مالية في الوقت الذي تدعم فيه الاقتصاد. حيث يمكن توجيه كل هذا الى قنوات اقتصادية هادفة لدعم القطاعات المهمة في الاقتصاد والى مصاريف انتاجية على قاعدة البنى التحتية، تعليم اعلى، التطوير، والابحاث.

هذه الحلقة سوف تكمل الاستثمار الخاص من خلال تقوية العائدات. 19 انطلاقاً من ذلك فان مراجعة المصاريف العامة ضرورية: ويجب ان تركز

I– تحسين مستوى الشفافية.

اصدرت السلطات: -القانون رقم 54 في عام 2006.

II اعادة مراجعة كفاءة وفعالية

III – اعادة مراجعة نظام

20– التخلي عن دعم سعر البنزين والذي

تكلفته تتخطى %15 من الناتج المحلى

الاجمالي هي ركن اساسي في الاصلاح

المالي: ما بعد المدخرات المالية الكبيرة

التي يمكنها ان تحقق مكاسب كفوءة

وملحوظة وتحسن المساواة. نحن متحمسون

لمعرفة ان كان هناك اعمال تحضيرية قد

انجزت لتطلق هذا الاصلاح ونحث السلطات

21 – التحضيرات لتقديم ضريبة القيمة

المضافة هي ضرورة لتأكيد ان هذه الضريبة

سوف تكون جاهزة في وقتها لمساعدة تدني

عائدات النَّفط. لقد وافقت الهيئة على ان

التحضيرات غير الملائمة للإطلاق يمكنها ان

الحماية الاجتماعية

المصاريف في القطاعات الرئيسية

كالتعليم، والصحة...

على عدم تأخيرها.

الخطوات فهى تشجع السلطات على اعادة بناء المؤسسات التي يمكن اعادتها وتطوير حلول لكل حالة بمفردها، وهذا يتضمن التصفية، من اجل التعامل مع البقية. بالاضافة لهذا فإن الهيئة تشجع السلطات على خصخصة بعض المؤسسات.

23 لقد انجز البنك المركزي عمل مهم في السنتين الماضيتين في ادارة تعديلات سعر الصرف.

24– مصداقية نظام سعر الصرف الجديد سوف تمتن اذا ما ازيلت كل العوائق الباقية من امامها واذا ما اعطى للتحرر الراهن شكل قانوني في صيغة قانون تبديل العملات: ان ازالة هِذه العوائق المتبِقية سوف يكون لها تأثيرات محدودة جداً على ميزان المدفوعات، في حال تواجدت. ان ازالتها قد يمكن سوريا من القبول بمستلزمات صندوق النقد الدولي تحت البند السابع وبهذا يمكن لسوريا ان تنضم الى اعضاء

الصندوق البالغين 166 عضواً. 25- تبني قانون البنك المركزي الذي يعزز استقرار الاسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية سوف يكون ركن اساسي لتقوية مصداقية اطار السياسة النقدية. 26- الاستمرار في استخدام سعر الصرف كمرسى اسمي لاطار السياسة النقدي سوف يخدم سوريا بشكل جيد في المدى القريب.

يحتاج سوق سعر الصرف الى تنمية (تطوير) افضل، يتضمن بنية تحتية للسوق لدعم الاسعار وادارة نسبة ومخاطر سعر الصرف، مما يعطي ليونة للبنوك لتعديل بنية نسبة فوائدها بما يتوافق مع ظروف

نحو الاجندة المتأخرة.

تؤدي الى اضرار في مصداقية هذه الضريبة

22 - ترى السلطات ان اصلاح الPE من العناص المهمة في البرنامج الاصلاحي لذا

القانون رقم 2 في بدايات عام 2005.

في الوقت الذي تقدر فيه الهيئة هذه

تمتين اطار سعر الصرف

27- التقدم نحو ليونة اكبر في سعر

الصرف قد يستلزم عدداً من الخطوات:

28 تحث الهيئة السلطات على التحرك

تطوير القطاع المالي: 29 رغم الجهود الحثيثة التي بذلت لتطوير القطاع المالي، ما زال هناك العديد

مما يجب عمله -التطور المستقبلي لقطاع المنافسة المصرفية سوف يعاق بسبب غياب التقدم البريع في عوائق المصارف الحكومية -التقدم البطيء في تطوير ادوات تحكم

قواعد السوق النقدية تقف عائقاً امام التقدم البريع للمصارف الخاصة. -التقدم البطيء في تطوير نظام الدفع

يفرض كلفة عالية على البنوك 30 – كأولوية البنك المركزي بحاجة لبناء المقدرات لادارة فعالة للاشراف المصرفي: ان الدور الاشرافي للمصرف المركزي هو ايضا محدود من قبل انظمة وكالات اخرى متواجدة ووجود ضعف في الية استقلاله.

تحرير التجارة ومناخ الاعمال 31- بناء على التقدم المحرز حتى الان، فان الجهود من اجل تحرير التجارة عليها أن تركز على ازالة بقية عوائق اللا-تعرفة. متبقيات العوائق- المتعلقة بالتجارة-تحديداً مستلزمات رخصة الاستيراد وتكاليف عدم النقل، من المتوجب ازالتها

لكونها ترفع تكلفة التبادل. 32 بالنسبة لاصلاح تعرفة الجمارك، هناك خطوات اخرى يجب اتخاذها منها: 1. المزيد من تخفيض التعرفة

2. التُحرك بشكل اسرع لتحقيق اهداف السلطات في تخفيض عدد القيود من 12 حالياً الى 5 او 6.

33 رغم التقدم الجيد فيما حقق حتى الان بالنسبة لبيئة الاعمال وتخفيض اسعار البدء بعمل مازال هناك العديد مما يجب عمله. ما زالت سوريا تحتل المرتبة 130 من اصل 175 دولة في تقرير البنك الدولي للبدء بعمل. لذلك تشجع السلطات على الاسراع في تبني قانون المنافسة الجديد واجراء التعديلات المطلوبة بالنسبة لقانون الشركات. ويمكن للبنك المركزي ان يلعب دور المحفز لهذه العملية.

34 – نتمنى للسلطات النجاح في الاستمرار في اجندة الاصلاح ونشكرهم على حسن ضيافتهم وتعاونهم الممتاز ومناقشاتهم ذات النوعية المرتفعة.

ترجمة احمد ديركي

بیان

الشركة الصناعية السورية للزيوت النباتية

الشركة الصناعية السورية للزيوت النباتية «سيكفو» هي شركة حكومية مرتبطة بالمؤسسة العامة للصناعات الغذائية ووزارة الصناعة. تقع الادارة المركزية في مدينة حلب/سوريا. ويتبع للشركة ثلاثة معامل هي: النيرب، عين التل، اللير مون. تنتج الشركة الزيت النباتي الناتج عن عصر بذور القطن وكذلك منتجات مختلفة مثل الصابون وكسبة بذور القطن المقشورة والقثرة وكافة انواع اللنت مستخدمة احدث خطوط الانتاج في مجال تحضير وعصر وتكرير وتبييض وتقطير زيت بذور القطن.



منتجات الشركة

1- مادة الزيت:

زيت بذر قطن مكرر ومبيض ومقطر باحدث الطرق العالمية وبكمية إجمالية /39551/ طن سنویا ومتوفر ایضا علی شکل زیت 2/1 مکرر وخامي حسب الطلب.

–العبوات المتوفرة لتعبئة الزيت:

- عبوات تنك/16/كغ.
- عبوات تتك/8/كغ.
- عبوات تنك/4/ ليتر.
- كالون بلاستيك 5x4 ليتر.
- كالون بلاستيك 2x6 ليتر.
- طرد نوع BET 1x12 ليتر. • طرد نوع BET 2x6 ليتر.
- علماً ان كميات الزيت المنتجة المتوفرة سنوياً يمكن بيعها داخليا او خارجيا للتصدير...
 - 2- مادة اللنت:
- لِنت حلقة اولى وكميتها /4500/ طن سنويا وتوضب بشكل بالات وزن كل منها بحدود

(200)كغ.

• لنت حلقة ثانية وكميتها / 19000/ طن سنويا وتوضب بشكل بالات وزن كل منها بحدود (200) كغ.

• لنت مندوف وكميته/1200/ طن سنوياً وتوضب بشكل بالات وزن كل منها بحدود (200)

ويتم تصديرها الى (اليابان- ألمانيا-السعودية – الصين – مصر).

3- مادة الكسبة:

وهى مادة علفية غنية بالبروتين وكميتها السنوية بحدود/100000/ طن سنوياً ومعباة ضمن أكياس، سعة الكيس الواحد(55–60) كغ. 4 مادة القشرة:

مادة علفية والكميات المتوفرة/70/ ألف طن سنوياً ومعباة ضمن أكياس سعة الكيس (50-55) كغ.

5- مادة الصابون الشعبي/شمس/: ينتج بكميات صغيرة للإستخدامات المنزلية

> للحصول على مزيد من المعلومات يرجى زيارة موقع الشركة على الإنترنت: www.sicvo.com

المديرالعام الكيميائي زياد الصباغ



تقرير إرنست ويونغ؛ الاكتتابات في الشرق الأوسط تحقق 10.8 مليار دولار من خلال 87 اكتتاباً

هذه الشركات في الأسواق الأجنبية.

ولقد تمكن المستثمرون في السابق

من تحقيق أرباح ضخمة من عمليات

الاكتتاب الإقليمية. لذلك فإن صانعي

القرار الذين يعتزمون إدراج شركاتهم

في البورصة يعوّلون كثيرا على اسواق

الثرق الأوسط ويعتبرونها أحد العوامل

لقد ارتفع رأس المال الذي حققته

الشركات بسبب تحولها إلى شركات

مساهمةِ عامة في عام 2006 مسجلاً رقماً

قياسياً بواقع 246 مليار دولار، قافزاً

من 167 مليار دولار في عام 2005.

وكان للشركات الصينية النصيب الأكبر

من رأس المال هذا حيث حققت 56.6

مليار دولار، تتبعها الشكات الأمريكية

بعائدات بلغت 34.1 مليار دولار، ثم

الشركات الروسية التي حصلت على

18 مليار دولار. كما بلغ عدد الشركات

التي تم إدراجها في الأسواق 1729

شركة وهو أعلى رقم منذ عام 2000.

وتمتعت الاسواق الامريكية بالنسبة

الأكبر من الاكتتابات بواقع 187

الرئيسية لنجاح عملية الاكتتاب".

أشار تقرير الاكتتابات العالمية السنوي الرابع، الذي أعدته شكة إرنست ويونغ بعنوان "العولمة"، أنه على الرغم من أن معظم أسواق الشق الأوسط قد شهدت أداء غير متوقع في عام 2006 بعد ثلاث سنوات من تحقيقها لنمو قياسي، يبدو وكأنها تسعى لتحقيق نمو مستقر في عام 2007.

كما جاء في التقرير أن أداء معظم أسواق البورصة في الشق الأوسط قد انخفض خلال العام السابق باستثناء أسواق عمان والبحرين والكويت ومصر. فقد خسرت البورصة السعودية أكثر من نصف قيمتها، بينما هبطت بورصة دبي بمعدل الثلثين منذ وصولها إلى نروة أدائها في السنة السابقة.

ويقول عمر البيطار، الشيك المسؤول عن قسم استشارات الأعمال بإرنست ويونغ الشق الأوسط، معلقاً على نتائج التقرير: " إن استقرار أسواق الشق في مجال الاكتتابات. فقد وصلت قيمة أسواق الاكتتابات في عام 2006 إلى المتوقع أن تشهد أسواق الشق الاوسط نمواً قوياً في عمليات الاكتتاب خلال الفترة الممتدة بين الـ12 إلى الـ24 شهراً القادمة، حيث ستشمل عمليات شهراً القادمة، حيث ستشمل عمليات خصخصة كبيرة ومشاريع بنية تحتية ضخمة التي ستؤدي بدورها إلى ضبط تقلبات السوق".

كما حدد التقرير الاتجاهات الأساسية للاكتتابات خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية والتي تعكس تأثيرات العولمة وهي، تنشيط أسواق الأسهم التي تشهد تدفقاً في السيولة، والنمو المتذبذب في الأسواق النامية، وتصاعد المنافسة بين أسواق البورصة العالمية، ازدياد إدراج الأسهم في أسواق البورصات المحلية، وانتشار

| 10.00 10.20 10.40 11.00 | White the part of the part

خيارات التمويل البديلة، خاصة الملكية الخاصة، كلاعب رئيسي في الكثير من عمليات الاكتتابات الكبرى.

وفي هذا السياق، قال غريغ إريكسن، الشيك المسؤول عن قطاع الاسواق الاستراتيجية بشكة إرنست ويونغ عدد السكات الجاهزة لعملية الاكتتاب عول العالم يغير وبشكل سيع شكل أسواق المال العالمية، كما أن السعي فرص نمو أكبر يزيد من نشاط الاسواق الناشئة، مما يؤدي بدوره إلى سرعة نمو هذه الاسواق لتصبح في مراتب المراكز المالية العالمية، مع ازدياد السيولة هذه الاسواق لتصبح في مراتب المراكز المالية العالمية، مع ازدياد السيولة بدوره على الارتفاع في عدد وحجم بدوره على الإرتفاع في عدد وحجم عمليات الإدراج في أسواق البورصة عمليات الإدراج في أسواق البورصة

كما جاء في التقرير أيضاً، أنه بالرغم من تأثير العالمية على رأس المال، الا أن الأغلبية الساحقة من عمليات الاكتتاب لا زالت محلية حيث أن %90

من شركات العالم تتوجه لإدراج أسهمها في الأسواق التي تعمل فيها. وقد مكن نمو السيولة المحلية وازدياد اهتمام المستثمرين الدوليين، الشركات الكبرى من ادراج أسهمها محلياً.

ويضيف أريكسن: "تفضل معظم الشكات أن تطرح أسهمها للاكتتاب العام محلياً، حيث توجد قاعدة عملائها، وإن المستثمرين المحليين هم أفضل من يتفهم أعمال تلك الشكات. وبالنسبة لمعظم الشكات فإن البنية التحتية والمستثمرين، والسيولة، تبقى أكثر توفراً في الأسواق المحلية حيث توقعات السوق والأطر التشريعية وعلاقات المستثمر تكون مألوفة".

كما أضاف البيطار قائلاً: "بشكل عام لا تقوم الشكات في الشق الأوسط بالاكتتاب خارج حدود الدول التي تعمل فيها. أما فرص نجاح عمليات المتاب الشكات الإقليمية التي تقوم بطرح أسهمها في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي فهي أوفر من عمليات الاكتتاب التي تقوم بها

عملية، تليها اليابان بـ 185 عملية، ثم الصين بـ 175 عملية. واستمر نشاط أسواق الاكتتابات بشكل ملحوظ في الربع الأول من عام 2007 محققاً 372 عملية اكتتاب حول العالم بقيمة 36 مليار دولار، مرتفعاً عن معدل نفس الفترة من السنة السابقة على صعيد حجم وعدد عمليات الاكتتابات.

ولا تزال الأسواق الناشئة مصدر النمو الأكثر نشاطاً في العالم، بريادة الصين في الأسواق الأسيوية، بينما تقود روسيا الإسواق الأوروبية. وقد مجموعة دول (BRIC)، وهي البرازيل، روسيا، الهند والصين إلى 86 مليار دولار في عام 2006، مقارنة بـ29 مليار دولار فقط في عام 2005، بينما تضاعف عدد عمليات إدراج الشكات ليصل الى 279.

ويقول إريكسن موضحاً: "لقد أضافت الاكتتابات العملاقة في الأسواق الناشئة، وخاصة عمليات الخصخصة في الصين وروسيا، قدراً مهماً لمجمل رأس المال العالمي الذي تم تحقيقه في عام 2006، يساوي تقريباً نصف عمليات الاكتتاب العشرين الأكبر قيمة. وعلى الرغم من أن الشركات الكبيرة نسبيا تسعى لتتحول إلى شركات عامة في عام 2007، فإن أكبر اكتتابات تمت في هذه السنة حتى الأن لم تكن على مستوى مثيلاتها من الصفقات الضخمة التي أنِجزت في العام الماضي. ففي الربع الأول من عام 2007، حققت أكبر ثلاث عملیات اکتتاب حوالی 2 ملیار دولار لكل عملية. وتشمل عمليات الاكتتاب المتوقعة مجموعة متنوعة من الشركات الكبيرة التي تتمتع بربحية عالية، وجاهزية كبيرة لدخول أسواق

تقاط رئيسية أخرى تضمنها

البورصة العالمية خلال الاشهر القليلة

تقرير:

• من الملاحظ أن تطور الأسواق المحلية قد أخذ في التزايد في السنة الماضية حيث أدرجت بعض هذه الأسواق المحلية الاكتتابات العشرين الكبرى في عام 2006. وتشمل هذه الأسواق، كوريا الجنوبية، اليابان، إيطاليا، سويسرا، الهند، ألمانيا، هولندا، وفرنسا.

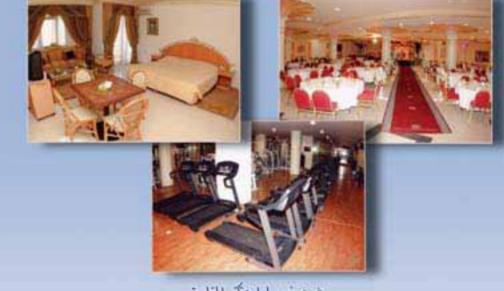
ولولكية ولارتها.

و إن المنافسة القوية في أسواق البورصة العالمية لإدراج الشركات على لوائح التداول خارج أسواقها والتي أدت إلى اندماج بورصة نيويورك (NYSE) ويورصة يورونيكست ستدفع على الأغلب نحو المزيد من التحالفات والاندماجات في أسواق البورصة العالمية في المستقبل القريد.

• أصبحت شكات الملكية الخاصة اللاعب الرئيسي في أسواق الاكتتاب وعمليات الاندماجات والاستحواد. وإن صفقات تحويل الشكات من عامة إلى خاصة" أصبح نزعة عالمية متصاعدة، حيث تقوم شكات الملكية الخاصة التي تتمتع بوفرة في السيولة باستهداف الشكات العامة المهمة وتحويلها ثانية إلى شكات خاصة. وقد شكات خاصة في عام 2006، إلى 150 مليار دولار، وهو رقم قياسي جديد يساوي تقريباً ثلاثة أضعاف ما كان يساوي عام 2004.

• لا يزال ينظر إلى عمليات الاندماج والاستحواذ من قبل العديد من الشركات العالمية على أنها بديل جيد لعمليات الاكتتاب التقليدية. فقد ارتفع حجم عمليات الاندماج والاستحواذ خلال السنة الماضية لاعلى مستوى له على الإطلاق محققاً 3.8 تريليون دولار، ويبدو أن سرعة عقد الصفقات بدات في التراجع هذه السنة.

Beirut Golden Plaza

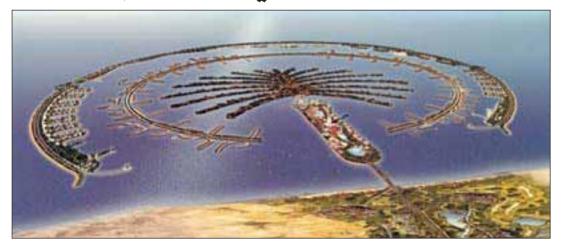


فرق نوم لراحثك النامة

من أفخم وأحمل القاعات في لينان لإقامة الأعراس والمؤتمرات وجمية المناسيات السعيدة



تريليونات الدولارات العربية تتجه شرقاً .. وخوف خليجي من التضخم



بعد الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط مؤخراً، والذي ترافق مع نمو عالمي متزايد، تمكنت الدول المصدرة للنفط من جني أرباح وفيرة، نتج عنها فائض مالي هائل الحجم، لم تشهده المنطقة في تاريخها، والذي وصل إلى عدة تريليونات من الدولارات، الأمر الذي أثار حماس بعض الخبراء الاقتصاديين، الذين استبشروا باستثمارات كبيرة، فيما حذر البعض الأخر من كارثة تضخّم هائلة، قد تدمر أسواق المنطقة النقدية.

تصريحات الخبراء جاءت على هامش المؤتمر السنوي ليوروموني ومركز دبي المالي العالمي، وقد بينوا فيه الآفاق الاقتصادية التي تنتظر المنطقة، مشيرين في المقابل إلى حجم المخاطر المائلة التي تتهدد استقرار الأسواق المائية والنقدية، في حال لم يتم التعاطي بشكل فاعل مع هذه الظاهرة.

قال الرئيس التنفيذي لمجموعة HSBC دايفيد هودكنسون،: "هناك مئات مليارات الدولارات، في المنطقة العربية، تبحث عن أسواق لتستثمر فيها، ولكن الملاحظ أن هذه الرساميل تريد تجربة أسواق غير تقليدية، أي خارج الولايات المتحدة وأوروبا."

وتابع هودكنسون شارحاً أن حركة الرساميل العربية، تتجه نحو الصين والهند وسائر الدول النامية، في الوقت الذي تتجه فيه رساميل من هذه الدول بالاتجاه المعاكس أي نحو المنطقة العربية، للاستثمار في القطاع النفطي الذي تحتاجه الدول النامية بشدة.

المورى المدير التنفيذي لمجموعة HSBC، بين هذه الحقائق وربط المدير التنفيذي لمجموعة HSBC، بين هذه الحقائق الاقتصادية، وانعكاساتها السياسية على الأرض، خاصة في ظل الزيارات غير المسبوقة، التي قام بها قادة عرب من

السعودية والإمارات، إلى بعض الدول الاسيوية مؤخرا. من جانبه أكد المدير التنفيذي لبنك ستاندرد أند شارترد في الخليج والشق الأوسط شاين نيلسون، ، أن تجارة دول

الخليج مع الصين تضاعفت أربع مرات منذ أواخر التسعينات، غير أنه شدد على معطى آخر يميز هذه المرحلة، وهو وجود ما يزيد عن التريليون دولار أميركي يتم استثمارها حالياً، في مشاريع البنية التحتية في دول الخليج.

هذا التحليل الذي قدمه نيلسون للبنية الاقتصادية الخليجية المرحلية، وافقه فيه رئيس الشؤون الاقتصادية في مركز دبي العالمي ناصر السعيدي، ، الذي أعتبر أن هذه المشاريع المنصبة على البنية التحتية، ستؤدي في نهاية المطاف إلى امتصاص السيولة الفائضة في المنطقة، والحيلولة دون وقوع دولها في فخ التضخم.

السعيدي راي من جهته، ان مخاطر تضخم كارثي لا تبدو وشيكة، معتبراً أن الطفرة المالية الحالية مختلفة بشدة عن مثيلتها عام 1980، وذلك لأنها لا تعتمد بشكل كلي على النفط، كما كانت عليه الحال سابقاً، مؤكداً أن دول الخليج نجحت في تنويع مصادر دخلها بالأعمال التجارية والإستثمارات.

أما مدير قسم الثرق الأوسط واسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي محسن خان، فقد قال إن تثبيت أسعار الصرف في المنطقة، يؤثر بشكل كبير على عملية إدارة المنطقة للتضخم مستقبلاً، داعياً إلى انتظار الاستر اتيجيات النقدية التي قد تعتمدها دول المنطقة، في حال سلوكها طريق إصدار عملة خارجية موددة.

ودعا خان دول المنطقة إلى العمل بشكل أكبر على تنويع مصادر الدخل، محذراً من المخاطر التي تتربص بأسواق المال الخليجية في حال بقيت تلك السيولة غير مثمّرة.

وتوقع الخبراء أن تستمر ظاهرة السيولة الفائضة في المنطقة لبضع سنين، بسبب المؤشرات المستقبلية التي تؤكد أن سعر برميل النفط سيمر في مرحلة ثبات نسبي، بحدود ما بين 55 و60 دولاراً، في مقابل نمو اقتصادي عالمي يتراوح بين 5 و6 في المائة.

مؤشرات ... مؤشرات



406 مليارات دولار

بلغ احتياطي روسيا من الذهب والعملات الصعبة مرتفعاً نحو 1.6 مليار دولار خلال الاسبوع الثالث للجاري مقابل 405 مليارات في منتصف الشهر

قيمة السندات الحكومية التي تعتزم

1.91 مليار دولار

200 مليار دولار

بكين اصدارها باليوان على ان تستبدل بالدولار من احتياطيات الصين من العملات الأجنبية ضمن خطط لوزارة المالية الصينية.

الكلفة الاستثمارية لانجاز ربط كهربائي بين تونس وايطاليا، وقد وقعت الدولتان اتفاقا في هذا الاطار. ويتمثل المشروع في ربط كهربائي تحت البحر بطول 200 كيلومتر.

4 مليارات دولار

توقعت الهيئة العامة لقناة السويس ان تتخطى ايرادات القناة العام المالى الحالى هذه القيمة، وهو اكبر ايراد للقناة منذ افتتاحها عام 1869. وتشكل الزيادة نحو 20 في المئة عن العام

في فراييرغ.

40 مليار دولار

خبرتها حكومات العالم بسبب تهريب

السجائر عام 2006، وقال خبراء في

بانكوك، تأتي الخسائر في صورة

عائدات ضرائب ضائعة وهو مبلغ يمثل

نحو 10.7 في المئة من التجارة العالمية

600 مليون يورو

تعتزم شركة سولار ورلد الالمانية للطاقة الشمسية العملاقة انفاقها على

بناء مصنع لانتاج ألواح الطاقة الشمسية

الماضي.

في السجائر.

2050

هو العام الذي سيتفّوق فيه قطاع البنوك في الاقتصادات الناشئة بقيادة الصين والهند على منافساتها في الدول الصناعية السبع الكبرى بحسب تقرير لمؤسسة "برايس ووترهاوس كوبرز".

هو المركز الذي ستحتلّه الصين خلال العام المقبل باعتبارها اكبر مقصد سیاحی بعد فرنسا واسبانیا، اذ جذبت خلال العام الماضي 49.6 مليون سائح.

101 مليار دولار عائدات القمار عام 2006 و144 مليار عام 2011

لايعتمد الاقتصاد، وخاصة بعد عولمته، فقط على العوامل الاقتصادية الرئيسية التي يتحدث عنها الجميع سواء كانت صناعة ام تجارة وغيرها من العوامل الاخرى التي يمكنها ان تؤدي الى تنشيط الاقتصاد او ركوده من اسباب سياسية ام امنية ام اقتصادية بحتة مثل جذب الاستثمارات الاجنبية الى بلد ما او عوامل طردها... بل يوجد أيضا عوامل خفية، او بالاحرى مسكوت عنها، تفعل فعلها في الاقتصاد المحلي او العالمي، وفي معظم الاحيان تكون هذه العوامل المسكوت عنها توازي في قيمتها الاقتصادية، اي بمعنى فعلها الاقتصادي، اي عوامل ظاهرة اخرى.

من هذه العوامل مثلا القمار حيث بلغت عوائده 101 مليار دولار عام 2006 في الوقت الذي بلغت فيه قيمة مجمل الاستثمارات التي تم ضخها في كل دول العالم النامي في العام عينه مايقارب 550 مليار دولار!!

لن نناقش اذا كان القمار آفة اجتماعية ام نعمة، أو أنه من الكبائر او الصغائر او مادون، أو هل مباح في جميع انحاء العالم ام لا. كل هذا لا يدخل ضمن محاولة معرفة واقع القمار ضمن الدائرة الاقتصادية كونه متواجد في جميع بلاد العالم سواء كان بصورة شرعية ام لا، فهناك مدن بكاملها

تعتاش من القمار والمقامرة، مثل لاس

فيغاس، وبلدان اخرى يحرم فيها القمار بشكل مطلق ولا يمكن ممارسته سوى في الدور السرية المخصصة له. وفقا لدراسة صدرت في عام 2005 عن

Pricewaterhouse Cooper توقعت ان تصل عائدات المقامرة في الكازينوهات الشرعية في جميع انحاء العالم الى ما يقارب 100 مليار دولار في نهاية العقد الحالى. ويقول التقرير بأنه يتوقع لكازينوهات

نيفادا ان ترتفع عائداتها من المقامرة لتصل الى حدود 15.8 مليار دولار في عام 2009 في الوقت الذي جنت فيه 10.6 مليار دولار عام 2004. كما يتوقع التقرير ازدهار هذه المؤسسة، ويقصد المقامرة، في السنوات الخمس المقبلة لتصل عائداتها الى ما يقارب 64.1 مليار دولار عام 2009 في جميع انحاء اميركا مقارنة بعائدات عام 2004 التي بلغت

ووفقا لهذه الدراسة، التي تقول بأن معلوماتها جمعت من الكازينوهات فانها

تتوقع النتائج التالية: • عائدات العالم من المقامرة الشرعية سوف تقارب 100.3 مليار دولار عام 2009 في الوقت الذي بلغت فيه 68.5 مليار دولار في عام 2004.

• عائدات المقامرة لكازينوهات "اميركان انديان" سوف تقفز الى 26 مليار دولار في عام 2009 في الوقت الذي

بلغت فيه 18.5 مليار دولار عام 2004 • منطقة آسيا/ الباسفيك سوف تكون ثانى اكبر سوق للكازينوهات بعائدات تصل الى 18.5 مليار دولار عام 2009 في الوقت الذي بلغت فيه 8.8 مليار دولار

ومن المتوقع لولاية لاس فيغاس الاميركية ان تبقى تمول سوق العاب نيفادا،خاصة بعد افتتاح "واين لاس فيغاس" الذي بلغت تكلفته 2.7 مليار دولار ولا يتوقف الامر عند هذا الحد، فالتقرير يربط عملية ازدهار المقامرة في اميركا بإنخفاض قيمة الدولار حيث مع انخفاض قيمة الدولار تصبح السياحة العالمية بإتجاه اميركا اقل كلفة وكون المقامرة جُزًّ من الحلقة السياحية فهذا سوف يجعل من مدينة نيفادا، طبعاً وفقا للتقرير، صاحبه اسرع نمو في قطاع الالعاب خلال السنوات الخمس المقبلة.

ووفقاً لتقارير عام 2006 فانها تؤكد أن عوائد ألعاب القمار والميس بلغت 101 مليار دولار عام 2006، ويتوقع أن تقفز بقوة إلى 144 ملياراً عام 2011، مع استمرار النُمو المرتفع لهذه النشاطات، والاتجاه العام لنش مزيد من صالات القمار والملاهي حول العالم.

وقفزت عوائد القمار في الولايات المتحدة وحدها بمقدار 6.7 في المائة

سنوياً، ومن المتوقع أن تبلغ عام 2011 قرابة 79.6 مليار دولار، علماً أنها بلغت عام 2006 أكثر من 87.5 مليار دولار.

أما منطقة آسيا والباسيفيك، فستزداد فيها عوائد الميسر بمعدل 15.7 في المائة، حتى تصل الى 30 مليار دولار عام 2011 مقارنة بحوّالي 14.6 مليار دولار عام 2006، مما يبقيها ثاني أكبر سوق عالمية لهذه الألعاب.

أما أقل المناطق التي ستشهد زيادة في أرباح ألعاب القمار المرخصة، فهي أوروبا وأفريقيا والثرق الأوسط، حيث لن ترتفع العوائد المقدرة حالياً بزهاء 25.2 مليار دولار، إلا بمقدار 1.9 في المائة بحلول العام 2011، أي ستصل إلى 27.8 مليار

في حين ستبلغ العوائد في كندا بمفردها 5.9 مليار دولارا، بينما لِن تتجاوز 495 ملِيون دولار في قارة أمريكا الجنوبية بأسرها، وفق التقرير الذي أعدته هيئة "برايس ووتر هاوس كوبر" لعام -2006

ولفت التقرير إلى أن صرامة القوانين والأنظمة الجديدة المقيدة لنشاطات القمار في الولايات المتحدة ستؤثر في نمو القطاع، إلى جانب القرارات المماثلة المتعلقة بحظر عمليات المراهنة الالكترونية عبر الحدود.

روسیا: 100 ملیار دولار صادرات قطاع التكنولوجيا العالية عام 2020

تطرح الدولة الروسية نصب عينيها أهدافا طموحة في مجال الاقتصادِ. ويتنبأ بعض أعضاء الحكومة الروسية بأن تدخل روسيا مع حلول عام 2020 في عداد 5 دول رائدة في العالم مِن حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي، غير أن حتى البقاء لفترة طويلة ضمن مجموعة الدول العشر الاكثر تطورا في العالم التي ستنضم روسيا إليها – على الأرجح – في العام الجاري سيكون متعذرا إلا إذا غيرت روسيا جذريا تركيبة ناتِجها المُحلِي الإجمالي.

يذكر أن الاقتصاد الروسي خلال السنوات التسع الأخيرة سجل فعلا معدلات نمو عالية تبلغ 7 بالمائة في السنة. ولكن المحافظة على هذه الديناميكية أمر معقد للغاية. ذلك ان روسيا احرزت نجاحاتها الاقتصادية الراهنة بفضل الارتفاع المتواصل لاسعار النفط والغاز خلال كل هذه السنوات. وسوف تظل أسعار الهيدروكربونات في المستقبل المنظور على مستوى عال، طبقا لمعظم التنبؤات، ولكنها لن تنمو بالمعدلات السابقة،

وبالنظر إلى هذا الواقع الحاضٍ والمستقبلي، يتوجب على روسيا أن تبحث عن مصادر جديدة تكفل الحفاظ على المعدلات السابقة لنمو الناتج المحلى الاجمالي. ويعتبر خبراء من وزارة إلتنمية الأقتصادية والتجارة الروسية أن أفضل خيار بالنسبة لروسيا هو تحقيق انتقال تدريجي إلى نمط التنمية بالاعتماد على تطبيق المستحدثات العلمية والتكنولوجية، قاصدين بذلك زيادة نصيب قطاع التكنولوجيات الراقية في الاقتصاد من 5ر10 بالمائة حاليا إلى 17 - 20 بالمائة مع تخفيض نصيب قطاع النفط والغاز فيه من 1ر22 بالمائة إلى

ومما يثير الاستغراب تقييم نصيب قطاع التكنولوجيات الراقية (high tech) الحالي بـ 5ر10 بالمائة. من المرجح أن خبراء الاقتصاد نسبوا إلى قطاع التكنولوجيات الراقية المجمع الصناعي - العسكري بأكمله. ويبدو أن السلطات الروسية تراهن على هذا المجمع أكبر رهان، إذ تخطط لزيادة إنتاج السفن

أضعاف مع حلول عام 2020. وهي تفتر ض أنها ستحقق النقلة التكنولوجية النوعية بالاعتماد على تطوير تكنولوجيا النانو والبيوتكنولوجيا والطاقة الهيدروجينية وتصميم المفاعلات النووية من جيل جديد. ومن المرتقب في النتيجة أن تزيد روسیا من قیمة صادراتها من منتجات قطاع التكنولوجيات الراقية بنسبة 15 –

مقدار 60 إلى 100 مِليار دولار. وجدير بالذكر أن القيمة الاجمالية للصادرات التي تعزيها الحكومة إلى قطاع التكنولوجيات الراقية حاليا تكاد تصل الى 8 مليارات دولار في السنة. ولذلك يصعب على المرء ان يصدق مثل هذه التكهنات. خاصة وأن الخامات تغلب بشكل واضح للعيان في البنية الحالية للاقتصاد الروسى وتركيبة صادراته. حيث تحصل البلاد على ثلثي إيراداتها التصديرية من تصدير الموأد الخام وشبه الجاهزة مثل الهيدروكربونات والمعادن والاخشاب. أما التكنولوجيات الراقية فلا يزيد نصيبها من الصادرات على 2 بالمائة فقط.

أَضف إلى ذلك أن تكنولوجيا النانو الغاية في الحداثة والتي يدور حولها كثير من الكلام في الأونة الأخيرة لن تطبق في القطاعات المدنية وبالتالي لن تعود بمنفعة اقتصادية الايعد 10 أو 15 عاما في أحسن الحالات. وُقبل ذلك الحين سوف تمتص فقط استثمارات ضخمة من قبل

ومما يبعث على الشكوك أيضا أن موظفين في الحكومة الروسية إذ يخططون لتحقيق طفرة نوعية في مجال التكنولوجيات الراقية يستندون من حيث الأساس إلى إقامة شركات قابضة احتكارية كبيرة ويعقدون النية على مواصلة نهج شراء الموجودات الصناعية من الرأسمال الخاص.

ومن التصريحات التي بدأت تصدر من إلَّاروقة الحكومية قد يتولد انطباع مؤداه أن روسيا أقدمت من الآن على طريق التنمية على أساس تطبيق المستحدثات

والطائرات الحربية والمعدات النووية التكنولوجية. ولكن الحقيقة هي أن والصواريخ والأقمار الصناعية عدة هذه المسألة لا تزال معلقة في الهواء الاحتذاء بمثالي الصين أو الهند. اجراءات تتيح فعلا تشجيع تنمية

20 بالمائة لكى تبلغ مع حلول عام 2020

وأن السيناريو المرجح بالنسبة لروسيا هو التطور بفعل قوة الاستمرارية وليس مع ذلك تتضمن اقتراحات الحكومة

ألتكنولوجيات الراقية في البلاد. وبينها، خاصة، توفير الظروف الملائمة لعمل شركات صغيرة لاستثمارات المخاطرة. وتبين التجربة العالمية أنه بفضل مثل هذه الشركات بالذات تتمكن الشركات الكبرى من تطبيق أغلبية الابتكارات الجديدة في القطاعات المدنية من الاقتصاد بما في ذلك استخراج النفط او إنتاج السلع الاستهلاكية. وتسعى وزارة التنمية الاقتصادية والتجارة الروسية إلى توسيع رقعة تطبيق المستحدثات ألتكنولوجية بواسطة بثركة المخاطرة الحكومية الروسية التي أقامتها في العام الماضي وصناديق المخاطرة التي سوف تقام في ظلها ومن خلال تنظيم مناطق خاصة لتطبيق المبتكرات والتكنولوجيات الحديثة تتمتع بتسهيلات ضريبية. وقد استلمت الشركة المذكورة من الدولة مبلغا قدره 577 مليون دولار من أجل الاستثمار في أكثر مشاريع المخاطرة ربحية مستقبلية وفقا للمعادلة التالية: 49 بالمائة من رأسمال الشركة المذكورة و51 بالمائة من أموال المساهمين من

القطاع الخاص. وتتلخص الأن المهمة الرئيسة الماثلة أمام شكة المخاطرة الحكومية في اختيار خيرة المشاريع والعثور على مستثمرين خاصين جاهزين للدخول فيها، ومن دواعي سرور السلطات الاقتصادية أن المبادرات إلخاصة بدأت تظهر من "الأسفل". في أواخر حزيران 2007 عقد عدد من رجال الأعمال ذوي تجربة تطبيق المبتكرات العلمية والتكنولوجيات الحديثة بدعم من بلدية موسكو أول مؤتمر لمشاريع المخاطرة بغية جمع المخترعين ومديري مشاريع المخاطرة بالمستثمرين. وبناء على اختيار الخبراء عرض على المؤتمر 30 مثروعا تتطلب ما يقارب 90 مليون دولار من الاستثمارات.



Economic Empire Building: The Centrality of Corruption

James Petras

Economic Empire building (EEB) is the driving force of the US economy and became more central over the past five years. More than ever before in US economic history, the principal US banks, oil companies, manufacturers, investment houses, pension and mutual funds all depend on exploiting overseas nations and peoples to secure high rates of profit. Increasingly the majority of banking and corporate profits accrue from overseas plunder.

As EEB becomes central to the viability of the entire US economy, competition with Europe and Asia for lucrative investment rates and economic resources intensifies. Because of heightened competition, and the crucial importance of overseas profits, corporate corruption has become a decisive factor in determining which imperial center's MNCs and banks will capture lucrative profit-generating enterprises, resources and financial positions.

The centrality of corruption in imperial expansion and in securing privileged positions in the world market exemplifies the increasing importance of politics, in particular relations with states in the imperial re-division of the world. Globalization, so-called, is a euphemism for the increasing importance of competing empires intent on redividing the world. Corrupting overseas rulers is central to securing privileged access to lucrative resources, markets and enterprises.

The Centrality of Economic Empire Building

Today everywhere you look, the central fact in the corporate and banking annual reports is the essential need for a strategy of overseas expansion in order to sustain profits. Citicorp, the largest banking enterprise in the world announced that a massive overseas expansion program to increase profits by 75% "US institutional and retail investors have headed offshore in search of higher profits", writes the Financial Times (October 11, 2006 p. 24). For the year ending October 4, 2006, of the \$124 Billion dollars entering all the US equity mutual funds, \$110 billion dollars went into funds investing in overseas companies. For the first 8 months of 2006, 87% of total equity flows went offshore.

The drive for overseas profits is not a momentary preference but a secular shift. It will continue over the long term because of the higher rates of return overseas and the belief that the dollar will weaken because of high US fiscal and trade deficits. Oil and energy companies report record high profits. Exon Mobil recorded a 26% increase in 2006 over the previous year, most resulting from exploiting overseas sites. IBM has shifted a substantial part of its research and design centers from New York to China, while retaining financial control and strategic decision-making in the US. Over 60% of China's exports are produced or subcontracted by US manufacturers. Ford and GM overseas profits, especially in Latin America and Asia compensate in small part for their multi-billion dollar losses in the US

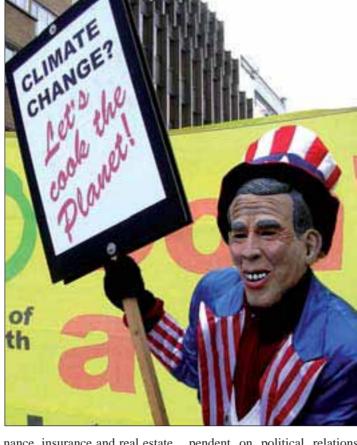
The victory of the US imperial state in the Cold War and the subsequent ascent of US client regimes in the former Soviet Union, Eastern Europe, the Baltic and Balkan states, as well as China and Indochina's conversion to capitalism have doubled the number of workers in the capitalist world economy from 1.5 billion to 3 billion. The growth of a billion-member reserve army of displaced peasants, factory workers led to an unprecedented 40% decline in the capital - labor ratio. The massive growth of world wageworkers (especially in the excommunist countries) has been fully exploited by the MNCs both in increasing profits overseas and as immigrants in the home market. Adam Smith assumed that the labor surpluses in the poor, newly capitalized countries would be absorbed and competition for workers would drive living standards up. The current tendency is for money wages to grow while social wages decline in the socalled 'emerging countries' and both money and social wages to decline in the imperial centers. As the number of occupations (even the highly skilled) are no longer safe from world competition even better paid workers face declining living standards.

The significant fact about the flow of US capital abroad is that it takes place despite a 'rebound' in the domestic economy. In other words, the improved performance of the US stock market and domestic economy has failed to reverse the overseas profit-driven expansion of the US Empire.

The principal new targets of MNC, banks, pension funds and institutional investors are the 'BRIC' countries - Brazil, Russia, India and China. Russia is favored for its massive oil and gas wealth, its market for transport and luxury goods, all of which yield high rates of profit. Brazil is an investor's paradise for its world record interest rates, raw materials and low labor costs in manufacturing especially in the automobile sector. China attracts investors to its manufacturing sector and consumer market because of low labor costs. China also serves as an intermediary assembly and processing center for exports from other Asian countries prior to exports (via US and EU MNCs) to the West. India attracts capital to its centers for low cost IT outsourcing, services and related activities.

What is striking about the 'BRIC' countries and their growing attraction for US and EU MNCs is their extremely poor rating with regard to corruption. There is a strong correlation between the 'attractiveness' of the 'BRIC' countries and the ease of doing business and having access to highly lucrative economic enterprises and sectors once the political leaders have been paid off.

Empire building is going far beyond the traditional conquest of raw material and cheap labor exploitation. The empire builders are shoving their way into the new, extremely lucrative fi-



nance, insurance and real estate (FIRE) sectors. The hottest field of investment in China and Russia is real estate, with prices increasing by 40% a year in most high growth metropolitan centers. Insurance and financial sectors in China and banking and finance in Brazil have returned billions of dollars over the past 4 years. US banking and MNCs have subcontracted billions in IT and service contracts to the new Indian business tycoons, who in turn subcontract to local employers.

Today, over fifty percent of the top 500 US MNCs earn over half their profits from overseas operations. A substantial minority earn over 75% of their profits from their overseas empires. This tendency will accentuate as US MNCs relocate almost all their operations, including manufacturing, design and execution. They will employ low tech and high tech employees in their pursuit for competitive advantages and high rates of profits.

The Centrality of Corruption While orthodox, free market economists emphasize the role of innovation, managerial skills, leadership and organization in securing competitive advantages and increasing rates of profit ("market forces"), in real life these factors are frequently secondary to political factors, namely multiple forms of corruption in securing economic advantage. According to a sixcountry survey of 350 corporations published by the law firm, Control Risks and Simmons and Simmons, "a third of international companies think they failed to win new business over the past year because of bribery by their competitors" (Financial Times October 9, 2006 page 15). Moreover most MNC and banks engage in corrupt practices through intermediaries. If we include direct and indirect forms of corporate corruption then it turns out that in some countries 9 out of 10 corporations engage in corruption. According to the survey, "about three quarters of the companies, including 94% in Germany and 90% in Britain think businesses from their countries use agents to circumvent anti-corruption laws" (Financial Times October 9, 2006 page 15).

Market power is highly de-

pendent on political relations with the state through a series of complex networks of 'intermediaries' who negotiate monetary and other payoffs in exchange for a range of highly profitable concessions. The MNCs are the basic unit of trade and investment in the world economy. In greasing the wheels of economic transactions through political corruption, they make a mockery of what orthodox economists tell us about global expansion.

Political corruption, not eco-

nomic efficiency is the driving force of economic empire building. Its success is evident from the massive - trillion dollar - transfers of wealth, enterprises and resources from the state sector to US/EU MNCs which has taken place in Russia, Eastern Europe, the Balkans, Baltic countries and the Caucasus since the fall of communism. The scale and scoop of Western pillage of the East is unprecedented in recent world history. In their European conquests, neither Stalin nor Hitler took over and profited from so many enterprises as have the Western MNCs over the past two decades. What is worse, the initial pillage set in motion a political system embedded with kleptocratic 'pro-Western' 'free market'. The latter constructed legislative frameworks, which facilitate high rates of return. For example, legislation on reductions of wages, pensions, job tenure, work place safety and health regulations, land use policies in the ex-communist countries were designed and enforced to maximize profits - and 'attract' US and EU MNCs. Pillage and political corruption has created a mass of low paid, precarious, underemployed and unemployed workers who are available for exploitation by overseas US corporations and their partners, the overseas institutional investors looking for high return.

Corruption is especially prevalent in several sectors of MNC overseas operations. Arms sales, involving billions annually, is rampant with corruption as the military-industrial firms bribe state officials to purchase US weaponry. Military purchases, most with no real security value, deplete local treasuries of funds, while raising profit margins for

arms industries and the institutional investors who engage in overseas investments.

Oil and energy companies secured exploration rights via corruption, by buying out entire ministries in Russia, Nigeria, Angola, Bolivia and Venezuela in the 1990's.

Securing a toehold in any economic sector of China to exploit cheap labor requires the MNC to payoff a small army of government officials. This is more than compensated by the regime's enforcement of a cheap labor regime, repression of labor discontent and the imposition of state-controlled pro-business 'labor unions'.

MNC bribery takes many forms: direct monetary payoffs to political officials, positions in the enterprise for officials, family members, friends and/or cronies, paid excursions, partnerships, invitations to prestigious universities and scholarships for their children, etc. What is important is that bribery works for the MNCs, otherwise it would not be used so extensively and repeatedly.

On the other hand, MNC corruption more often than not has a prejudicial effect on the 'host' country. It reduces the legitimacy and trust of the regime in the eyes of its people. It transfers wealth from national-public use into private foreign gain. It weakens the public authorities' leverage over policy and increases the decision-making power of the MNCs. It transfers lucrative resources to foreign private hands. It widens and deepens internal class inequalities and undermines 'good governance'. Finally it creates a 'culture' of corruption which siphons public resources from social services and productive investment to personal wealth.

Pervasive MNC corruption cannot take place without the knowledge of the imperial state. Despite anti-corruption legislation, corruption is endemic and becoming the norm in the expansion of competing MNCs and empires. More and more, corruption is seen by the corporate elite as the grease that keeps the wheels of 'globalization' rolling.

If the annexation of the former communist countries opened new opportunities for the imperial re-division of the world, and the pillage of post-communist countries opened vast new sources of capital accumulation, then on-going and deepening corruption has become the mechanism through which rival capitals compete for global dominance. Economic empire building cannot be seen strictly through the operation of 'market forces' - because market transactions are preceded by political corruption, are accompanied by political influence and followed by political realignments of power.

Conclusion

Whoever speaks today of the world economy, by necessity must address the most salient aspect of that reality – the growth of economic empire building. The entire network of MNCs criss-crossing the globe and forging political and economic compacts with corrupt political leaders is the basis of contempo-

rary economic empires.

The entire process of empire building began with the privatization of publicly owned property, resources, banks and productive enterprises. It continues with deregulation of financial markets. It is legitimized by the election (and re-election) of pliable client politicians. The result is the creation of vast labor reserves of cheap labor and the elimination of protective social and labor legislation. The entire ensemble is based on political corruption at every level, in each and every country, including the imperial home states.

Electoral politics, moralizing anti-corruption rhetoric, lectures on corporate ethics and responsibility notwithstanding, corruption flows across boundaries and up and down the social structure, subordinating nations and workers to the emerging economic empires.

English Laborites, German Christian Democrats, Chinese Communists, Brazilian Worker Party officials, US Republicans and Democrats – in appearance from disparate ideological traditions – are all tightly enmeshed with long-term, large-scale MNC expansion through corruption. They encourage their MNCs to secure markets and wealth through whatever means are necessary, including systematic corruption.

Despite tight labor markets, high profits, rising productivity and economic growth, living standards of workers in the West continue to decline, contrary to classical economic theory. This is in large part due to political intervention based on corrupt relations between corporate capital and the state, both in the imperial countries and overseas. Supply and demand of labor has had little effect on the price of labor because it has been superseded by the corrupt interventionist state, repressing labor, co-opting trade union bosses and setting wage targets below what a free labor movement would secure.

Corporate corruption is as integral a part of empire building as overseas investments, buyouts and market penetration. It is not an incidental, isolated factor having to do with a lack of corporate ethical codes. It is a systemic factor built into the very harsh competitive conditions of contemporary empire building. As markets are absorbed, as the surplus labor pools decline, as energy resources pass their peak, imperial competition will intensify and corruption deep-

Patchwork reforms have not and will not work. The OECD's anti-bribery convention came into force in 1999 and has had no impact. Over half of the MNCs claim to be "totally ignorant of their countries' laws on foreign corruption, (Financial Times October 9, 2006 page 15). The other half simply "get round laws by using agents and intermediaries" (ibid). Only by overthrowing the empire building state and ending imperial competition and the re-division of the world can the foundation be created for a world without corruption, pillage and exploita-



فرنسبنك وطيران الشرق الاوسط

يوقعان اتفاقيتين لشراء طائرتي ايرباص

الانماء والاعمار: انهيار شفرات جسر المطار- الحازمية حادث عمل

في إطار الأعمال الإنمائية التي يقوم بها مُجلس الانماء وألاعمار لاعادة بناء ما دمره العدوان الإسرائيلي على لبنان في 12 تموز 2006 تعرض جس طريق المطار - الجازمية في 1/7/2007 لحادث عمل أدى الى سقوط ثلاث شفرات Poutrelles. وتضاربت المعلومات حول أسباب الحادث حيث أرجع نائب رئيس بلدية حارة حريك المهندس أحمد حاطوم سبب إنهيار الشفرات الثلاث الى "خِلل إنشائي". وتصحيحاً للمعلومات أصدر مجلس الإنماء والإعمار بيانا أوضح فيه أسباب الُحادث هُذا نصه:

يقوم مجلس الانماء والإعمار حاليا بتنفيذ حوالي 475 عقداً لمشاريع إنمائية، اي انه يشرف على حوالي 475 ورشة عمل في مختلف المناطق اللبنانية. واية ورشة عمل هي عرضة لحوادث عمل يصار الى تحديد اسبابها وتقييمها تمهيدا لمعالجة الامر وفقا

حالما وقع الحادث، إستدعي الفنيون العاملون على المشروع، بمن فيهم الإستشاري ومكتب المراقبة الفنية، لتحديد المسؤوليات. وقد تبين ان الحادث لا يعدو كونه حادث ورشة، وليس هناك اي قصور او عيب فنى في الانشاءات بكافة عناصرها. تصحيحاً للمعلومات الخاطئة

التي اوردتها بعض وسائل الإعلام والتي تضمنت تحاملاً على طريقة عمل المجلس، يهمنا الإشارة الى ان الحادث وقع أثناء العمل، اي قبل إنهاء الأشغال وتجربة الانشاءات والأعلان عن فتح الجس للسيرِّ، فالشفراتُ التي تعرضت للحادث كان قد جرى وضعها بشكل مؤقت ريثما يتم تثبيتها بشكلها النهائي في البِوم التالي. وكان سيتم تثبيتها لاحقاً لاكمال بناء الجسر، واجراء التجارب اللازمة عليه قبل وضعه في الخدمة، مع الإشارة الى ان الجادة الواقعة تحت الجسر المِذكور هي مقفلة امام السير بسبب الأعمال

بناء على تعليمات إدارة المجلس، تم استبدال الشفرات الثلاث المتضررة بأخرى فوراً، وإستؤنف تنفيذ الاشغال بوتيرتها العادية. ولن يؤثر حادث العمل هذا علي تقدم الأشغال وإنهاء المشروع وفقا للروزنامة الاساسية

الجارى تنفيذها.

أية أعباء، فالشكة المتعهدة تتحمل مسؤولية هذا الحادث كما حوادث الورش المماثلة.

وقع رئيس مجلس إدارة فرنسبنك عدنان القصّار ورئيس مجلس إدارة شركة طيران الشرق الاوسط محمد الحوت في المقر الرئيسي للمصرف في الحمرا اتفاقيتين يقوم بموجبهما فرنسبنك بتمويل شراء طائرتين من طراز ایرباص 200–320 من لصالح الشركة بقيمة اجمالية قدرها

RANSABANI

وقال القصّار "تلاقت إرادتنا مع إرادة شركة طيران الشق الاوسط لعقد هذه الاتفاقية. هذه المؤسسة الوطنية الكبرى والرائدة والتي كانت تعاني من اختلالات هيكلية مالية وادارية إلى

ان توفر لها دعم مصرف لبنان الثابت بتوجيهات الحاكم رياض سلامه والذي أوكل رئاسة مجلس اداراتها إلى محمد الحوت الذي تمكن باصراره وقيادته الفعالة من اعادة هيكلة وبناء الشكة على أسس سليمة ساهمت في تجديد الثقة بالثركة على المستويات المحلية والاقليمية والدولية، مما مكنها من الأضطلاع بدور مركزي في تأمين التواصل بين جناحي لبنان المقيم والمغترب وبين اشقائه العرب وأصدقائه في العالم والتأكيد على ابراز صورة لبنان الحقيقية.

لبنان الحضاري، الراقي. لبنان المحبة

بنك لبنان والخليج ش.م.ل. دعوة لجمعية عمومية غير عادية لساهمي المصرف

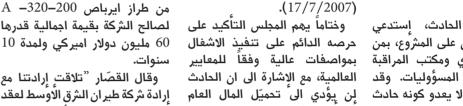
يتشرف مجلس ادارة بنك لبنان والخليج ش.م.ل. باجتماعه المنعقد في 2 تموز 2007 بدعوة السادة المساهمين لحضور جلسة الجمعية العمومية غير العادية التي ستعقد في مركز المصرف الرئيسي في وسط مدينة بيروت- شارع اللنبي يوم الخميس الموافق في 2 أب 2007 الساعة الواحدة ظهراً للتداول في جدول الاعمال التالي:

1 – زيادة رأسمال المصرف عن طريق اصدار <u>"اسهم تنفضيلية</u> <u>اصدار 2007"</u> خاضعة لاحكام القانون رقم 308 /2001 وتحديد قيمة وشروط واحكام وتفاصيل هذه الزيادة.

2- تعديل المادتين 7 و8 من النظام الاساسي وتعديلاته. 3- امور متفرقة.

هذا ويحق لكل مساهم الاشتراك في الجمعية العمومية او انتداب ممثل عنه على ان يكون هذا الممثل نفسه مساهما، علما ان كافة الوثائق والتقارير تودع مركز الشركة قبل خمسة عشر يوما من موعد الاجتماع.

بنك لبنان والخليج ش.م.ل. مجلس الادارة



مع تعليق



بعد عام على استهدافه من الطيران الاسرائيلي، انجزت وصلة جس تقاطع اوتستراد هادى نصرالله.. وبعد ثلاث ساعات على وصله انهار الجبر.. سنة للوصل وثلاث ساعات للقطع.. انه نموذج مضحك مبكي يحاكي اداء الحكومة التي تتباطا في التعمير وتستعجل في التدمير.

"حادث عمل يمكن ان يحصل مع اي كان" هذا ما قاله مدير المشروع الا انه لم يكتف بهذا بل تابع يقول "نحن كنا ننتظر لمدة 24 ساعة لنرى نتيجة العمل ولم نقل ان الجسر مفتوح ومسموح المرور تحته او فوقه"..

كلام "مقنع"!!.. مرة اخرى كل شيء في لبنان تحت التجربة الا انها "التجربة القاتلة" فجس يزن مئات الاطنان يقف في وسط احياء سكنية مكتظة دون اي اشارة تحذر من المرور تحته، يكون هبوطه او عدم هبوطه "تجربة"!.. في المقابل جسور التواصل بين اللبنانيين باتت ايضا تحت "التجربة" ولكن هنا مع احتمال مرجح بالانهيار.

استوقفني برنامج وثائقي عرض على شاشة تلفزيون LBC عن الشيخ بيار الجميل، واذا كانت ذاكرة اللبنانيين قصيرة فان هكذا برامج . ولو عرضت وجهة نظر واحدة واجتزأت الحقائق. الا انها تعيد الصور والحوارات السابقة وتجعل المشاهد يدرك مدى شبه الامس باليوم.. انه الحوار نفسه حول من هو اللبناني.. ومن هو غير اللبناني، الا ان الفارق ان الاتهامات كانت سابقا بين من "لبناني و"عربي".. واليوم بين لبناني وايراني او سوري اوامير كي...

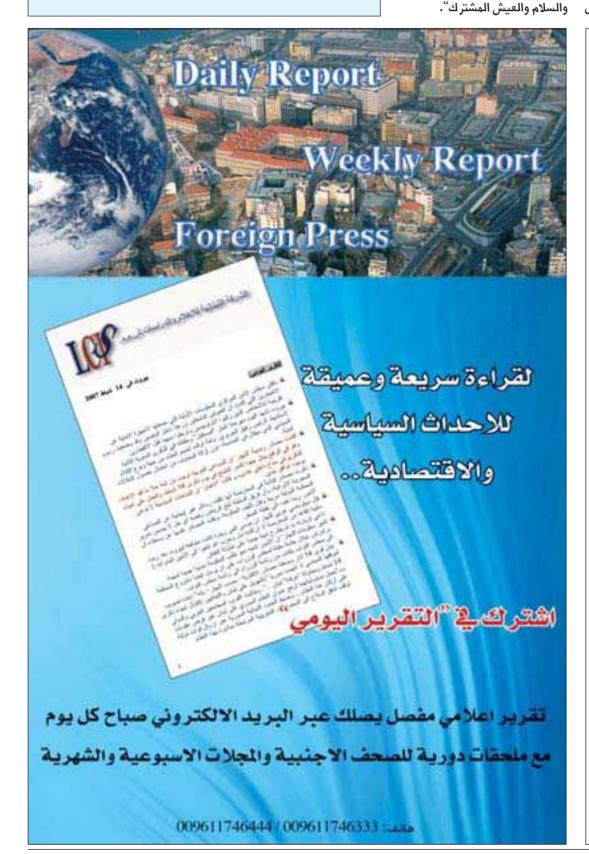
مع انقلابات جذرية في المواقع ربطا بالطوائف، اذا مع تنوع الخيارات تصبح التدخلات اسهل واعمق.. والجسور تصبح اكثر وَهنا... ولعبة المقامرة مستمرة..

بين الامس واليوم المبررات نفسها لحماية الصيغة اومنع التدخل اوالدفاع عن النفس او الصراع مع العدو كلها مبررات لخيارات متناقضة تولد حتما صراعات متواصلة.. اذا كان الماضي اسودا، والحاضر مشتعلا فاي امل

في الاقتصاد يقولون ان الدول لا تفلس، وفي السياسة فان الاوطان لا تتبخر.. اذا هي باقية، ربما من هنا يصر رئيس حكومتنا فؤاد السنيورة على القول في كل مناسبة وبلهجة العالم "ان لبنان باق باق باق" .. هو حتما باق فهذه مسيرةً الحياة، حتى فلسطين التي احتلت وهجر شعبها باقية، اذا ليست العبرة بالبقاء فالبقاء لا منَّة لاحد فيه، المسؤولية هي اي لبنان سيبقى، اي ظروف عيش، اي حياة، اي مستقبل، اي أمن وأي مجتمع؟??؟

اليوم لبنان باق وسياسيوه باقون في باريس.. لبنان باق وزعماؤه باقون تحت الحراسة، ولبنان باق وجيشه في مازق عسكري داخلي، ..واقتصاده ينهار،.. وقطاعه السياحي في اضراب، .. والهجرة من هذا البلد تبقى الحلم الاسمى!!! لبنان باق .. وكل ما فيه تحت التجربة والانهيارات

يارا



www.immarwaiktissad.com e-mail: immar@immarwaiktissad.com info@immarwaiktissad.com

رئيس التحرير – المدير المسؤول حسن مقلد سكرتير التحرير سيليا مروة

لبنان – الحمراء – شارع منيمنة – بناية الشيخ هاتف وفاكس: 00961 1 746333 00961 1 746444 00961 1 743796 ص.ب: 6517/113 الحمرا – بيروت – لبنان

دمشق – المزة – شارع العلم د. صباح هاشم هاتف: 6621851 / 6621851 فاكس: 6615694 / 11 00963 ص.ب: 60510 سوريا – دمشق

الجمهورية العربية السورية

هاتف: 7452337/ 2 0020 ص.ب: 232 – الهرم

التوزيع داخل لبنان: شركة الأوائل للتوزيع - هاتف: 5-666314



جمهورية مصر العربية

القاهرة

مجدي رياض

وراء الارقام

FFA تتحول الى مصرف متخصص وامواله الخاصة تفوق 25 مليون دولار

انجز اخيراً تحويل شكة S.A.L. من مؤسسة مالية الى مصرف FFA Private متخصص يحمل اسم Bank S.A.L. معززاً بأموال خاصة تفوق 25 مليون دولار أميركي ويضم شبكة مساهمين من الفعاليات المالية والاقتصادية البارزة في العالم العربي. أن هذا الانجاز، يضاف اليه اطلاق بعض المشاريع الاستثمارية الهامة التي يقودها مصرف FFA، والتي تقدر قيمتها بعشرات ملايين الدولارات، ليسا الا دليلا على أن الأمل بلبنان والثقة بمستقبله لا يزالان قائمين رغم كل الظروف السياسية والامنية.

كل ذلك يؤكد الطاقات اللبنانية الكبيرة وانه اذا اعطى لبنان الاستقرار والوفاق وتأمنت الادارة النزيهة والرشيدة، لابد من ان يتحول الى جنة استثمارية واقتصادية يستفيد منها المواطنون اللبنانيون لكي ينعموا بعيش كريم واطمئنان لمستقبلهم.

FFA Private Bank S.A.L يهدف الى المساعدة على جذب الاستثمارات وتوجيهها وادارتها، بدءا من جعل بيروت مركزاً هاماً لادارة الثروات وادارة الاصدارات في القطاع الخاص كما لعب دور في ادارة الاصدارات للقطاعات المنوي خصخصتها، وصولاً الى تشجيع الاستثمارات المباشرة في جميع القطاعات

PAN ARAB WEB AWARDS

جان رياشي



YTD:5.97%



اسواق لبنان والعالم

Benut Stock Exchange				Tirdo markots				
Stock	Closing Price\$	YTD	PER 06 E	PBR 06 E	M.Cap. (\$mil)**	Company Name	Last	YTD
Solidere (A)	15.48	-3.3%	19.3	1.4	2,555.5	Saudi SE	6947	-12.43%
Solidere (B)	15.50	-3.1%	19.3	1.4	2,355.5	Saudi Basic Industries Corp.	111.25	4.71%
BLC Bank	10.00	0.0%	42.8	8.3	509.0	Saudi Telecom Co.	58.75	-29.64%
Banque Audi listed	57.50	-2.5%	11.4	1.4	1,979.1	Saudi Electricity Co.	11.25	-13.46%
Banque Audi GDR	60.40	8.0%	12.0	1.5	,	Al Rajhi Bank	70.75	-63.25%
Bank of Beirut-Listed shares	12.85	0.4%	14.4	2.3	521.7	Samba Financial Group	121.75	-9.14%
Bank of Beirut-Pref.Call.Class B	11.50	0.0%	NA	NA	34.5	Riyad Bank	50.25	-21.48%
Bank of Beirut-Pref.Call.Class C	25.00	0.0%	NA	NA	73.0	•		
Byblos Bank-Listed shares	1.73	-4.4%	9.0	0.9	725.5	Kuweit SE	12182	21.00%
Byblos Bank-Priority shares	1.80	-0.6%	9.3	1.0	125.5	National Bank of Kuwait	2220	2.70%
Byblos Bank-Pref. Calllisted	101.20	-0.9%	NA	NA	101.2	Mobile Telecommunications Co.	4660	28.76%
BEMO Bank -listed	4.15	3.8%	9.4	0.7	66.4	Kuwait Finance House	2660	18.05%
BLOM Bank GDR	66.70	15.7%	7.9	1.3	1,410.1	The Public Warehousing Co.	1820	6.59%
BLOM Bank Listed	65.00	9.2%	7.7	1.2	1,410.1	The Gulf Bank	1800	1.11%
Rymco	1.00	0.0%	15.6	0.6	25.0	The Commercial Bank of Kuwait	1360	22.06%
Holcim Liban	20.52	2.4%	20.1	3.1	400.5	DUBAI FM	4445	7.70%
Ciments Blancs Bearer	2.00	0.0%	8.5	1.3	16.2	Emaar Properties Co.	11.85	-3.38%
Ciments Blancs Nominal	1.40	7.7%	6.0	0.9	10.2	Emirates Bank International	9.30	-36.56%
Uniceramic Nominal A	0.90	-5.3%	15.3	1.4	18.9	National Bank of Abu Dhabi	21.00	-0.71%
Uniceramic Bearer C	1.75	0.0%	29.7	2.8	18.9	National Bank of Dubai	9.15	1.64%
Beirut Interbank Fund	102.00	-1.0%	NA	NA	20.4	Emirates Telecommunication Corp.	18.60	9.68%
Beirut Global Income Fund	99.00	-1.0%	NA	NA	33.7	Shuaa Capital	5.13	8.58%
Beirut Lira Fund*	105,700	1.1%	NA	NA	29,067.5			
Beirut Golden Income *	105,000	-1.9%	NA	NA	43,050.0	DOHA SM	7430	5.69 %
	0	41 (Y			Industries Qatar Co.	103.7	17.94%
	Over -	tne - C	Counter			Qatar Telecom	261	13.75%
Stock	Mid	YTD	PER	PBR	М.Сар.	Qatar National Bank	218.5	-11.21%
Stock	Price	111	06 E	06 E	(\$mil)**	Qatar Gas Transport Co.	22.1	36.20%
						The Commercial Bank of Qatar	113	12.83%
SOLIDERE GDR	16	0.0%	20.0	1.3	2,640.0	Doha Bank	87	-13.33%
AUDI GDR	59.5	8.2%	11.8	1.4	1,949.6	BAHRAIN SE	2418	9.04%
BLOM GDR	66	13.8%	7.8	1.3	1,419.0	Bahrain Telecommunication Co.	0.92	-3.26%

The closing prices as of	02 - 07	- 2007			
*Price and all calculation	ns quote	d in Lebanes	se Pounds		
**The Market Capitaliza	tion and	other ratios	reflect all	categories o	f outstandir

FFA takes no responsibilities for any decision based on it.

ordinary shares at end of period

ordinary sha	period		National Bank of Bahrain			0.80	-25.00%				
Lebanese Treasury Bonds											
Months	Issuing Date	Maturity Date	Circular	Discount Rate (%)	Yield (%)	Months	Issuing Date	Maturity Date	Circular	Yield (%)	Value (L.L)
6	28/06/07	27/12/07	302	6.99	7.24	24	21/06/07	17/06/09	301	8.50	10,000
12	21/06/07	19/06/08	301	7.19	7.75	36	21/06/07	17/06/10	301	9.32	10,000
Although all data is based on information deemed to be reliable,											

Al Ahli United Bank

Gulf Finance House

Arab Banking Corporation

2377

1.75

2.39

0.29%

20.00%

-0.84%

امزيت من المعلومات الرجناء الإنصال بمركبز الخنصات على ٢٧٧ ٧٢٧ - أو زينارة موقعتنا على www.hocurbork.com

R. Lebanon 8 5/8	Oct-07	5.12%	100.50
R. Lebanon 7 3/8	Jun- 08	7.37%	99.50
R. Lebanon 10 1/8	Aug- 08	7.55%	102.13
R.Lebanon Euro 7 1/4	May-09	5.79%	101.50
R. Lebanon 10 1/4	Oct-09	8.07%	103.88
R. Lebanon FRN (libor+3.25%)	Nov- 09	8.55%	99.50
R. Lebanon 7	Dec-09	8.15%	97.00
R. Lebanon 7 1/8	Mar-10	8.23%	96.88
R. Lebanon 7 7/8	May-11	8.37%	97.88
R. Lebanon 7 3/4	Sep-12	8.57%	96.13
R. Lebanon 8 5/8	Jun-13	8.60%	99.63
R. Lebanon 7 3/8	Apr-14	8.69%	92.87
Central Bank of Lebanon 10%	Apr- 15	8.74%	106.50

Jan-16

Lebanese International Bond Issues

YTM

8.84%

MidPrice (\$)

Private Issues

R. Lebanon 8 1/2

R. Lebanon 11 5/8

DEBT INSTRUMENTS

Sovoreign Debt

B. Mediterrannee 6 1/4	Aug-07	6.09%	99.94
Fransabank 8 1/2	Dec-07	4.91%	101.38
Credit Libanais 6 7/8	Sep-08	6.86%	99.63
Audi Investment Bank 10.75	May-10	8.18%	106.00
B. Mediterrannee 7 5/8	Jul-10	7.76%	98.63
B. Mediterrannee 7 5/8	Dec-12	8.08%	97.00

FFA Private Bank

بنك "أف.أف.أي." ش.م.ل. (مصرف متخصص) لائحة المصارف رقم 129 مبنى تماري، شارع اللنبي، وسط بيروت التجاري

Tel: +961 1 985195 Fax: +961 1 985193 Web Site: www.ffaprivatebank.com e-mail: info@ffaprivatebank.com

تاتا الهندية تعلن نيتها تصنيع سيارة تعمل بالهواء و انتاج أرخص سيارة في العالم



ويعلق الخبراء أمالا كبيرة على السيارة الجديدة بالنظر لتكاليفها البسيطة

واكد ان المصنع الجديد من المتوقع ان وأشار إلى أن السيارة الجديدة، التي تتسع لخُمسة أفراد، ما زالت تخضع حالياً للاختبارات في مدينة "بوني" بغرب الهند، للتأكِد من مطابقتها للمواصفات.

ونقلت صحيفة "ذي إيكونوميك تايمز" 🖁

المحلية عن إشينزو ناكانيشي، المدير

الإداري بشركة سوزوكي، قوله إن شركته

تسعى لذلك، فلماذا لا تنجح سوزوكي في

عمله"، حسب الصحيفة.

ستواجه التحدي الذي تشكله شركة تاتا. ﴿ يَأْ

وقال ناكانيشي "إذا كانت تاتا موتورز 🗟

واضاف ان شركة تاتا تهدف إلى طرح السيارة الجديدة في السوق، بسعر 100 ألف روبية، أي حوالي 2200 دولار، مما يجعلها أرخص سيارة في الهند. وتعد

الوقود التقليدي.

وتأمل الشركة انتاج 6000 سيارة كل عام في مرحلة أولى انطلاقا من عام 2008. على أنَّه سيتمَّ توزيع الكميات على العِديد من الدول منها دول اوروبية واخرى



اعمار والاقتصاد